الأمم المتحدة

A/76/PV.40

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٠

الأربعاء، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روسكو (المملكة المتحدة).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، للبت في مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1. وأعطي الكلمة الآن لممثل بوتان لعرض مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد دورجي (بوتان) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1، المعنون "رفع أسماء بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من فئة أقل البلدان نموا". وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفي سياق تقديم مشروع القرار، أود أولا أن أهنئ بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وأن أشكر كذلك شركاءنا على المفاوضات المثمرة التي أجريناها. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1، المعنون "رفع أسماء بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من فئة أقل البلدان نموا". نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.6/Rev.1 (القرار ٧٦/٨).

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإنكليزية***): نستمع الآن إلى بيانات يُدلى بها بعد اتخاذ القرار.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (***تكلمت بالإنكليزية***): أشكر جميع الدول الأعضاء، ولا سيما شركاءنا في التنمية، على دعمهم ومرونتهم

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-35399 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار ٧٦/٨ بالإجماع، المعنون "رفع أسماء بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من فئة أقل البلدان نمواً".

وباتخاذ هذا القرار اليوم، نكون قد وصلنا إلى معلم آخر في سبيل رفع بلدنا من تلك الفئة. ولدينا الآن خارطة طريق محددة للرفع من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٦. وأشكر السيدة أغنيس هارم ممثلة فيجي، ميسّرة القرار، والسيد نامغيال دورجي ممثل بوتان، منسّق مجموعة الـ ٧٧ والصين، على جهودهما الدؤوبة في ذلك الصدد. كما أتقدم بالشكر إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى لجنة السياسات الإنمائية على دعمهما المتواصل طوال العملية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ نيبال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على إحراز هذا المعلم الهام معنا. لقد ظل رفع بلدنا من قائمة أقل البلدان نمواً طموحاً وطنياً ثابتا لدينا منذ أمد طويل. وهو يأتي في وقت ميمون، نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا والذكرى المئوية لميلاد والد أمتنا. وقد توخّت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة تحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١ وإلى بلد متقدم النمو بحلول عام ٢٠٤١. وكانت تقودنا من الخط الأمامي في هذه الرحلة المثيرة، على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويتضمن القرار الذي اتخذناه اليوم بعض العناصر الهامة. إنه يؤكد أن الرفع من هذه الفئة ينبغي ألا يؤدي إلى تعطيل خطط التنمية وبرامجها ومشاريعها أو عكس مسارها في بلداننا. كما أنه يُدخل مفهوم الرصد المستمر من أجل ضمان الرفع الدائم من هذه الفئة والذي لا رجعة فيه. وتنصح اللجنة بأن تواصل في استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٢٤ تحليل ما إذا كانت المرحلة التحضيرية التي امتدت لتشمل البلدان المرفوعة من هذه الفئة ستكون كافية لإدارة جائحة كوفيد-١٩. وتلك تطورات جديرة بالترحيب، لا سيما الآن في جهودنا الرامية إلى إعادة البناء بقوة أكبر بعد الجائحة وتطوير المزيد من القدرة على الصمود في وجه الصدمات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك التحديات الشاملة لتغير المناخ.

إننا في المرحلة النهائية من تحضيرنا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الدوحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وتتطلع بنغلاديش، بوصفها أحد الرؤساء المشاركين للجنة التحضيرية للمؤتمر، إلى برنامج عمل تحويلي لأقل البلدان نمواً في العقد المقبل. وقد حدد مشروع برنامج عمل الدوحة الرفع الدائم من هذه الفئة بوصفه مجالاً هاماً من مجالات التركيز، وحدد هدفاً يتمثل في تمكين ١٥ بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الرفع بحلول عام ٢٠٣١. ونحن بحاجة إلى تعزيز الدعم والتضامن من شركائنا الإنمائيين لضمان حوافز وتدابير داعمة إضافية ومناسبة ويمكن التنبؤ بها لتحقيق ذلك الهدف الطموح.

إن رفع أقل البلدان نمواً من الفئة ليس نجاحاً للبلد نفسه فحسب، بل هو شهادة على قوة الشراكة المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة. بيد أن الرفع من هذه الفئة يصاحبه العديد من التحديات. وتشعر البلدان التي تسير على مسار الرفع من القائمة بالقلق إزاء آثار فقدان تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً، والتي تفاقمت الآن بسبب أزمة كوفيد-١٩. كما أنها تعاني من العديد من مواطن الضعف الموجودة من قبل، مثل عدم كفاية القدرة الإنتاجية، وتحديات البنى التحتية، والصدمات الاقتصادية والمناخية المفاجئة. ولذلك يتحتم ضمان استمرار وتعزيز تدابير الدعم الدولية لأقل البلدان نمواً التي بصدد أن تُرفع من الفئة والتي رُفعت منها. وسيتيح لنا المؤتمر الوزاري الثاني عشر المقبل لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً فرصاً هامة للتوصل إلى تدابير دعم جديدة ومبتكرة لها. وأودّ أن أسلط الضوء على ثلاثة أفكار محددة في ذلك الصدد:

أولاً، ينبغي أن نهدف إلى ضمان وجود هيكل دعم دولي قائم على الحوافز لأقل البلدان نمواً التي بصدد الرفع من القائمة وتلك التي رُفعت منها. فلا ينبغي أن يكون الرفع عقاباً بل مكافأة. وينبغي أن تكون هناك تدابير دعم مصممة ومحددة بوضوح لمعالجة كل جانب

من جوانب الرفع، بما في ذلك فقدان تدابير الدعم الدولية، وإمكانية الحصول على الدعم غير المخصص لأقل البلدان نمواً، والتحولات السلسة والتمويل اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ثانياً، لا بد من تعزيز رصد حالات الرفع بحيث يكون حساساً للأزمات وذلك باتخاذ تدابير دعم كافية وفي الوقت المناسب. وأخيراً، فإن الرفع من هذه الفئة هو في الأساس عملية يحركها الطلب وتقودها السياسة. ولذلك يتحتم وضعها على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة، لا سيما من أجل إحداث تغييرات تحويلية في حياة وسبل عيش أكثر من مليار شخص في أقل البلدان نمواً.

وأشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأشاطركم هذه الأفكار بشأن مناسبة خاصة جداً بالنسبة لنا.

السيدة سينيديوانغديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (***تكلمت بالإنكليزية***)**:** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الممثل الدائم لبلدي، السفير أنوبارب فونغنوركيو، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا بسبب ظروف غير متوقعة.

في البداية، نود أن نعرب عن خالص شكرنا لجميع الوفود على المشاركة والدعم البناءين اللذين أديا إلى اتخاذ هذا القرار الهام بتوافق الآراء، المعنون "رفع أسماء بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من فئة أقل البلدان نمواً" (القرار ٧٦/٨). ويشكر وفد بلدي مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على دعمه ومساعدته الثابتين لضمان اتخاذ القرار بسلاسة.

ما فتئ الرفع من فئة أقل البلدان نمواً هدفاً رئيسياً لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تضمنت جميع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الخمسية التي وضعناها منذ أوائل عام ٢٠٠٠ غايات محددة لبلوغ ذلك الهدف، مع مراعاة الحالة الإنمائية الخاصة في كل فترة، بغية إرساء أساس قوي للرفع السلس من هذه الفئة. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا دورياً بدمج برنامج العمل لأقل البلدان نمواً في عملية التخطيط الوطنية لدينا.

وقد أكدت لجنة السياسات الإنمائية، في استعراضها لعام ٢٠٢١ والذي يجري كل ثلاث سنوات، أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد وصلت إلى عتبة الرفع من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الثانية من خلال استيفاء جميع المعايير الثلاثة للرفع – الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي. غير أن التوصية برفع اسمها لا تعني أن جميع التحديات التي يواجهها بلد ما ستنتهي. فلا شك في أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواجه تحديات متزايدة وكثيرة بعد الرفع من القائمة. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن البال أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يكون الهدف النهائي. ويجب ضمان الرفع السلس والعالي الجودة من هذه الفئة حتى لا ينزلق البلد الذي يخرج منها مرة أخرى إلى فئة أقل البلدان نمواً، ولا سيما خلال الأزمة الصحية العالمية الراهنة. ولذلك فإن اتخاذ هذا القرار ليس سوى البداية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الراسخ بمواصلة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي والشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية ذات الصلة.

ونتطلع إلى استمرار الدعم والمساعدة لكفالة رفع اسمنا من قائمة أقل البلدان نموا بصورة مستدامة ولا رجعة فيها.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** في البداية، أود أن أشكر جميع المندوبين على اتخاذنا بالإجماع القرار ٨/٧٦، المعنون "رفع أسماء بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من فئة أقل البلدان نموا". وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة أغنيس هارم، ممثلة فيجي، ميسرة القرار، على جهودها الرامية إلى اختتام المشاورات غير الرسمية بنجاح وسرعة. وأود أيضا أن أشكر السيد نامغيال دورجي، ممثل بوتان، على تنسيقه الفعال للقرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والواقع أن رفع اسم نيبال من القائمة إجراء فريد من نوعه من حيث أنها أول بلد يوصى برفعه من فئة أقل البلدان نموا بعد أن استوفى معيارين فقط من المعايير الثلاثة، وهما الثروة البشرية

ومؤشرات الضعف الاقتصادي، دون الوفاء بمعايير الدخل. ولذلك فإن رفع اسمنا من فئة أقل البلدان نموا معلم هام في مسار التنمية في نيبال. ومع ذلك، فإنه يمثل تحديات وفرصا على حد سواء. وأود أن أعرب عن تهانينا الحارة لزملائنا من البلدين اللذين تم رفع أسمائهما من قائمة أقل البلدان نموا، وهما بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وسنقوم برحلة الخروج من القائمة معا، وسوف نستفيد ونتعلم من تجارب بعضنا البعض.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مع آثارها الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى، إلى تفاقم تحدياتنا الموجودة مسبقا وقوضت مكاسبنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس. ونحن واثقون من أن برنامج عمل الدوحة المقبل سيتضمن جهودا طموحة لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا وتمكينها من رفع اسمها من القائمة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، تعد فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات أمرا بالغ الأهمية لتمكيننا من الاستعداد بفعالية للانتقال السلس والتعافي المرن من جائحة كوفيد-١٩ وإعادة البناء بشكل أفضل. وتقليل الآثار السلبية وتحسين الفرص الناتجة عن الرفع من القائمة هو الآن على رأس أولوياتنا. ونيبال ملتزمة ببذل جهد شامل لضمان إتمام عملية الرفع من القائمة بشكل سلس ومستدام ولا رجعة فيه، ونتطلع إلى تلقي دعم دولي معزز لذلك خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. والواقع أن تعزيز الدعم الدولي أمر بالغ الأهمية لجميع أقل البلدان نموا في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، بغية تمكيننا من إعادة البناء على نحو أفضل وضمان رفع اسم أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا في أقرب وقت ممكن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في هذا البند. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال.

البند ٩١ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/76/232)

مشروع القرار (A/76/L.10)

السيدة آل علي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أعرب عن تقدير دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر والتقدير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل غروسي، على إحاطته الشاملة حول تقرير الوكالة (A/76/232) لعام ٢٠٢٠ (انظر A/76/PV.36).

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومساعدة الدول الأعضاء في سعيها للاستفادة من التطبيقات والطاقة النووية. ويشيد وفد بلدي في هذا الصدد بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومقدرتها على الاستجابة للتحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩ والتعاطي معها، وتوفير مجموعة واسعة من المساعدات الفنية ودعمها المستمر للاستخدام المسؤول للتقنيات النووية من خلال توفير منصات مهمة لدعم التعاون الدولي البناء بين الدول الأعضاء في مجالات السلامة والأمن النووي وعدم الانتشار.

يولي بلدي أهمية كبرى لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذري، والذي يعد قناة مهمة لمساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود التوجه بالامتنان للوكالة على الدعم القيم الذي تلقته دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير البنية التحتية للطاقة النووية وبناء القدرات اللازمة لبرنامجها للطاقة النووية. تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة إيلاء أهمية قصوى للحفاظ على أعلى معايير السلامة النووية في جميع التطبيقات الوطنية للتكنولوجيا النووية، كما أود الإشادة بنجاح استضافة بلدي لتمرين "ConvEX-3" في محطة براكة للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يعكس التزام الدولة بالشفافية مع المجتمع الدولي وحرصها على دعم وتعزيز الأنظمة الدولية للطوارئ النووية.

كما شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة إتمام ربط الوحدتين الأولى والثانية من محطة براكة بشبكة الكهرباء الرئيسية في الدولة، وبهذا الإنجاز أصبحت محطة براكة أول مشروع للطاقة النووية في المنطقة يضم محطّات متعددة قيد التشغيل. وهو الإنجاز الذي يسهم في تعزيز النمو المستدام بالتوازي مع دعم جهود الدولة لتحقيق أهدافها الخاصة بمواجهة ظاهرة التغير المناخي. وعند استكمال بناء جميع الوحدات الأربع في محطة براكة، فإنه من المتوقع أن يتم توفير نحو ٢٥ في المائة من احتياجات دولة الإمارات من الطاقة الكهربائية من خلال إنتاج ٥,٦ جيجاوات من الكهرباء، والتي ستسهم في دورها في الحد من ما يقارب ٢١ مليون طن من الانبعاثات الكربونية السنوية. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على التزام البرنامج الوطني للطاقة النووية، منذ بدايته، بتطبيق توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأفضل الممارسات الدولية وبشكل يضمن الامتثال الكامل لأعلى معايير الشفافية والسلامة التشغيلية والأمن وعدم الانتشار.

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية تدابير التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الامتثال الكامل لنظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، اللذي يعتبر أداة هامة تسهم في تعزيز الثقة العالمية حول الطبيعة السلمية للبرامج النووية. ويظل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة أساسية لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتواصل بلادي تعاونها الوثيق مع الوكالة من خلال التعاون التقني لتطوير البنية التحتية وبناء القدرات اللازمة لبرنامج الطاقة النووية في كافة القطاعات. وبدعم من الوكالة، أنشأت دولة الإمارات برامج للحصول على درجات علمية متقدمة في الفيزياء الطبية وتعزيز سلامة استخدام الإشعاع في الممارسات الطبية، ومبادرات لتشجيع وتثقيف الشباب الإماراتي في مجال العلوم والتطبيقات النووية ومواصلة تعزيز مشاركة المرأة في القطاع النووي.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بالشراكة البناءة والمستمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نهجها المسؤول لتطوير برنامج وطني للطاقة النووية واستخدام التطبيقات النووية السلمية. كما تعرب بلادي عن تقديرها لعمل أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنجازات التي حققتها في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٠.

السيدة سكويف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الشامل لتقرير الوكالة (A/76/232). وأود أيضا أن أشكر وفد جمهورية كوريا على عرض مشروع القرار A/76/L.10 (انظر A/76/PV.36)، الذي قدمته الأرجنتين وأحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير من خلاله. ونقدر الجهود الهائلة التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المبينة في تقريرها، لمساعدة البلدان أثناء الجائحة.

وقد كانت الأرجنتين من أوائل البلدان العشرين التي تلقت المساعدة من الوكالة من خلال توفير معدات الحماية الشخصية ومعدات تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي للكشف السريع في الوقت الحقيقي عن مرض فيروس كورونا. ونود أن نؤكد على أهمية برامج الوكالة، التي نعتقد أنها ستظل ذات فائدة كبيرة للمجتمع الدولي في السياق الحالي. وهناك مبادرة مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، التي يتمثل هدفها الرئيسي في إنشاء شبكة عالمية لمساعدة المختبرات الوطنية في الإشراف على الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر مثل كوفيد-١٩ والإيبولا وأنفلونزا الطيور وفيروس زيكا ورصدها والكشف المبكر عنها ومكافحتها. وللوكالة أيضا مشروع في سيبرسدورف، في النمسا، يهدف إلى استكمال تحديث ثمانية مختبرات للتطبيقات النووية. وكانت الأرجنتين، من خلال لجنتها الوطنية للطاقة الذرية، واحدة من ٤٣ دولة عضوا قدمت مساهمة من خارج الميزانية خلال المرحلة الأولى من ذلك المشروع.

ونرحب بتجديد الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي ثبت أنه أداة قيمة لتحسين نوعية الحياة في بلدان المنطقة. ونشيد أيضا بالهدف المبين في التقرير المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع الوظائف العليا في

الفئات الفنية بحلول عام ٢٠٢٥. وكجزء من السياسة العامة الشاملة، تؤيد الأرجنتين زيادة مشاركة المرأة في المجال النووي وتأمل أن يسهم برنامج زمالة ماري سكلودوسكا – كوري التابع للوكالة إسهاما كبيرا في هذا الصدد.

وقد اختارت الأرجنتين في وقت مبكر دعم تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا كأداة لتنميتها الوطنية. وعلى طول الطريق وضعنا برنامجا نوويا محكما لجميع المراحل المختلفة لدورة الوقود النووي. وقد عززنا سمعتنا كمصدِّر موثوق به يدعم البحث والتطوير والابتكار في مجال التكنولوجيا النووية، وذلك بفضل سياسات الدولة التي تدافع باستمرار عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطبيقاتها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الطاقة النووية حيوية لمستقبل استدامة الطاقة. ومع مراعاة ذلك، من المهم كفالة أن يعطي المجتمع الدولي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية قيمته ووزنه الواجبين.

والقطاع النووي لدينا، المعترف به دوليا على نطاق واسع، يعطي أولوية كبيرة وأهمية بالغة لتنفيذ نظام الضمانات الدولية والتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد. ونشدد على ضرورة أن تتسم أنشطة تنفيذ الضمانات بالكفاءة والفعالية وأن تستند إلى أساس تقني متين بغية كفالة طابعها غير التمييزي. وعلاوة على ذلك، وكما يؤكد التقرير، من المهم كون تنفيذ نظام الضمانات لم ينقطع أثناء الجائحة، خاصة ونحن نقترب من موعد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سيترأسه بلدي بعد بضعة أسابيع من الآن، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ونعتقد أن تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها منتدى للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضامنة للنظام العالمي لعدم الانتشار، يمثل إجراء مضادا مهما عندما يتعلق الأمر بتقييم تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن كونه فرصة مناسبة للعمل من أجل التنفيذ السليم للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

وتصر الأرجنتين على أهمية كفالة تعزيز نظام الضمانات وما ينطوي عليه من ضمانات في جو من الحوار والتعاون. وفي ذلك الصدد، من مصلحة الجميع التشديد على أهمية الاتفاق الرباعي والأطراف فيه، الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية، تؤكد الأرجنتين مرة أخرى على دورها البناء وأهميتها، فضلا عن نظام التفتيش الثنائي، سواء في تنفيذ الضمانات أو في بناء الثقة. وينبغي لنا أيضا أن نشدد على أهمية اعتماد اللجنة الأولى بتوافق الآراء لمشروع القرار A/C.1/76/L.56، بشأن الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وأن نشكر أعضاء الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ومشروع القرار مثال على الاعتراف بالعمل الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بأعلى معايير الأمان النووي، التي تظل من ركائز سياستنا النووية. إن سلطتنا الرقابية النووية هي هيئة تنظيمية وتقنية مستقلة ينص عليها القانون للإشراف على البناء والسلامة النوويين. ومن المقرر أن توسع الأرجنتين نظام توليد الكهرباء بالطاقة النووية لديها وفقا لأعلى معايير السلامة والأمن، ونعمل حاليا على استضافة بعثة من خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة خلال عام ٢٠٢٢. وسيواصل القطاع النووي الأرجنتيني العمل على التحضير لأنسب مؤتمرين في هذا المجال، اللذين أعيدت جدولتهما لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل والثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سعيها إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين على الصعيد العالمي، ونؤكد على التوجيهات الواردة في الإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعني بالسلامة النووية. ونسلط الضوء أيضا على أهمية خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٥ التي اعتمدتها الوكالة مؤخرا. ونشدد على أهمية بدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وعملية الاستعراض الجارية، التي ستتوج بمؤتمر الاستعراض المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٢٢.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كولومبيا السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية

للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٢٠ (A/76/232)، وعلى البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة (انظر A/76/PV.36)، وقدم فيه تقريرا عن التطورات في إدارة الوكالة عقب نشر التقرير. ويشكر وفد بلدي أيضا جمهورية كوريا على عرض مشروع القرار A/76/L.10، الذي نؤيده ونشارك في تقديمه.

وتضطلع الوكالة بدور أساسي في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونقل المعارف والتكنولوجيات النووية القابلة للتطبيق في المجالات الهامة للتنمية. إن برنامجها للتعاون التقني هو وسيلة لنقل المعارف والتكنولوجيات، والتي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن عملها أساسي في مسائل الأمن التكنولوجي والمادي النووي، وفي إرساء معايير الأمان وثقافتها. علاوة على ذلك فإن الوكالة، بوصفها السلطة الوحيدة المختصة في هذا الميدان، تؤدي دورا رئيسيا في التحقق من الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية من خلال تطبيق الضمانات. ولذلك هي تؤدي دورا أساسيا باعتبارها عنصرا هاما في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نسلط الضوء على عمل الوكالة في ركائزها الثلاث، وبخاصة عملها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وقدرتها على تلبية مطالب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ومواجهة التحديات التي تفرضها، والتكيف مع الظروف والاستجابة بشكل مبتكر لاحتياجات الدول الأعضاء. ونود على وجه الخصوص الإعراب عن تقديرنا لجهود التعاون التقني التي عززتها الوكالة خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ لتقوية القدرات الوطنية في مكافحة الجائحة. وفي ذلك السياق، تعرب كولومبيا عن امتنانها لمشروع التعاون التقني المعني بتعزيز قدرات الدول الأعضاء في بناء القدرات والخدمات وتعزيزها واستعادتها في حالات الفاشيات والطوارئ والكوارث، والذي تلقينا من خلاله معدات الكشف عن كوفيد-١٩. كما أننا ممتنون للمشروع المتعلق بدعم القدرات الوطنية والإقليمية في العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، وذلك في إطار مبادرة العمل المتكامل للأمراض الحيوانية المصدر، بهدف تعزيز شبكة مختبرات الأمراض الحيوانية المصدر والنهج العلمي – التقني إزاء العوامل الحيوانية المصدر.

لقد أصبحت فوائد الطاقة النووية واضحة للعيان وتحديداً من خلال تطبيقاتها في المجالات الضرورية للتنمية. ولهذا السبب من المهم تعزيز برنامج التعاون التقني وحفز ودعم المبادرات والمشاريع الرامية إلى توفير حلول مبتكرة ومنصفة وتنافسية في المجالات الأساسية، بما في ذلك الوقاية من الجائحات في المستقبل والتخفيف من حدتها، وحماية البيئة، وإنتاج الطاقة النظيفة، وإدارة الموارد المائية، والصحة البشرية، وتطبيقات القطاع الزراعي. وكولومبيا، بوصفها عضوا في مجلس المحافظين ونائبا للرئيس للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، ستدعم تعزيز برنامج التعاون التقني وتوسيع نطاقه ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستشجع أيضا على زيادة إدماج المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. وستواصل كولومبيا أيضا دعم جهود السلامة النووية، فضلا عن تعزيز نظام التحقق، وإضفاء الطابع العالمي على الضمانات، وتنفيذ البروتوكول الإضافي. وسيواصل بلدي العمل على تعزيز قدرات الوكالة على المراقبة والتحقق النوويين، فضلا عن سعيها إلى إيجاد وسائل وآليات دبلوماسية مناسبة لضمان استمرارية تلك المهام.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشكر السيد غروسي على قيادته وتفانيه، وأن يعرب عن تقديره لموظفي الوكالة ويعرب عن امتنانه لجميع الدول التي أسهمت في عملها.

السيدة وانغ وينغتونغ (الصين) (*تكلمت بالصينية*): يرحب الوفد الصيني بعرض التقرير (A/76/232) من قبل السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أعمال الوكالة (انظر A/76/PV.36).

خلال العام الماضي التزمت الوكالة، وفقا للولاية المسندة إليها في نظامها الأساسي، بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في

جميع أنحاء العالم، وضمان نظام عدم الانتشار النووي، وتعزيز السلامة النووية، والمساعدة الفعالة للدول الأعضاء التي تستخدم التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المشتقة من المجال النووي لمكافحة الجائحة، مع تحقيق نتائج إيجابية. وتقدر الصين حقيقة أن عمل الوكالة يمكن أن ييسر تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وأن يساعد البلدان على تحقيق التعافي والتنمية المراعيين للبيئة. إن الطاقة النووية تخطو خطوات ثابتة على الصعيد العالمي. فالطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية لهما أهمية كبيرة لضمان أمن الطاقة، والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها مفيدة للغاية في التصدي للجائحة، وتمكين استئناف العمل والإنتاج، ومواجهة التحديات التي تواجه سبل العيش.

من ناحية أخرى، ما زلنا نشهد تحديات هائلة في مجال عدم الانتشار النووي الدولي والسلامة النووية. فلا يمكن تجاهل تهديد الإرهاب النووي. وقد أصبح تسييس الاستخدام السلمي للطاقة النووية واضحا بشكل متزايد. سيشهد العام المقبل عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي أن يكون عمل الوكالة في هذه المجالات جزءا لا يتجزأ من جهود تنفيذ المعاه في العصر الحديث. وتأمل الصين أن تركز الوكالة على الجوانب التالية.

أولا، ينبغي للوكالة أن تعزز بقوة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع التقيد بمبادئ المنافع المشتركة والشمولية في مواصلة دعمها ومساعدتها القويين للدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في تطوير واستخدام الطاقة النووية والتطبيق الأوسع للتكنولوجيا النووية. وينبغي لها أن تواصل تعزيز الأمان والأمن النوويين العالميين وأن تقود بنشاط التعاون الدولي في هذين المجالين. لقد كان حادث محطة فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان أحد أخطر الحوادث النووية في تاريخ البشرية. إن التخلص من المياه الملوثة نوويا هو أمر حيوي للبيئة الإيكولوجية البحرية العالمية ولصحة البشر في كل مكان. وينبغي لليابان أن تصغي وتستجيب بجدية لنداءات جيرانها والمجتمع الدولي. وإلى حين إجراء مشاورات وإبرام اتفاقات مع البلدان المهتمة والمنظمات الدولية ذات الصلة، ينبغي ألا تُطلق مياه صرفها النووية في البحر. وينبغي للوكالة أن تتمسك بمبدأ الموضوعية والحياد واتباع نهج قائم على العلم في إجراء تقييمها ورصدها وتحققها قبل التخلص منها وأثناءه وبعده، وذلك من أجل ضمان السلامة المطلقة.

ثانيا، ينبغي للوكالة أن تعزز نظام ضماناتها. فينبغي لها، مع الحفاظ على موضوعيتها وحيادها، أن تسعى دائما إلى تحقيق التطبيق العالمي لاتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي وزيادة فعالية وكفاءة ضماناته. وفي غضون ذلك ينبغي لها، بما يتفق بصرامة مع ولايتها، أن تعالج المسائل المتصلة بالضمانات على النحو المناسب. إن اتفاق الغواصات النووية المزمع إبرامه بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ينتهك مقاصد وأهداف معاهدة عدم الانتشار ويشكل خطرا جسيما للانتشار النووي. ولا يمكن لنظام الضمانات الحالي للوكالة أن يطبق ضمانات فعالة فيما يتعلق بمفاعل الدفع النووي البحري والمواد النووية ذات الصلة التي تعتزم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نقلها إلى أستراليا. وبما أن هذه المسألة تؤثر على كمال وصلاحية المعاهدة وتهم مصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة فإنها تستدعي إجراء مناقشة تشمل جميع الأعضاء. ولهذا الغرض اقترحت الصين إنشاء لجنة خاصة، مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء، لمناقشة المسائل السياسية والقانونية والتقنية المتعلقة بالضمانات لمفاعلات الدفع النووي البحرية والمواد النووية المرتبطة بها لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتقديم تقرير يتضمن توصيات إلى مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام. وإلى أن يصدر هذا التقرير ينبغي ألا تتفاوض أمانة الوكالة مع البلدان الثلاثة بشأن ترتيب الضمانات لاتفاقها المعني بالغواصات النووية.

ثالثا، ينبغي للوكالة أن تعزز التسوية السياسية والدبلوماسية للمسائل النووية الساخنة. وينبغي لها أن تظل ملتزمة بالموضوعية والحياد في أداء مهامها المتعلقة بالرصد والتحقق وفقا لولايتها، وأن تؤدي دورها الواجب في البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية لمشاكل البؤر الساخنة الإقليمية مثل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية

والمسألة النووية الإيرانية. وتقدر الصين الرصد والتحقق اللذين تقوم بهما الوكالة لتنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونؤيد دخول الوكالة في حوار مع إيران بهدف معالجة الخلافات ذات الصلة.

وتقدر الصين تقديرا كبيرا الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة ومديرها العام في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتدعم ذلك الدور بنشاط. وندعم بثبات الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقدمت الصين مشروع القرار A/C.1/76/L.55، المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي"، إلى اللجنة الأولى، مؤكدة من جديد توافق الآراء الدولي حول عدم الانتشار ومشددة على أهمية تمتع جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بحق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وما فتئت الصين تنتهج استراتيجية رشيدة ومنسقة ومتوازنة فيما يتعلق بالأمان النووي وتشجع بنشاط التطوير الآمن والفعال للطاقة النووية. وندعم بقوة مباشرة الوكالة لمهامها المتعلقة بالضمانات، ونشارك بصورة بنَّاءة في التسوية السياسية والدبلوماسية للقضايا الساخنة في المجال النووي وفي صون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. والصين على استعداد لمواصلة تعميق تعاونها مع الوكالة وتقديم إسهامات جديدة في تطوير الطاقة النووية واستخداماتها في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم.

السيد شيفتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بوجه عام، لدى الاتحاد الروسي نظرة إيجابية لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد أيد مشروع القرار A/76/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/76/232) الذي سيُعتمد اليوم، وشارك في تقديمه. ونحن ملتزمون التزاما لا يفتر بدعم ما تبذله الوكالة من جهود. فالوكالة أداة فريدة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فضلا عن كونها آلية موثوقة لرصد وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي. ونؤيد تأييدا كاملا أنشطتها البرنامجية في مجالات الأمن النووي والمادي والنقل الآمن للمواد النووية والمشعة والإدارة المأمونة للنفايات المشعة والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. والاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة تقديم الدعم المناسب للوكالة، بما في ذلك من خلال التبرعات.

وننوه بعمل الوكالة في تعزيز الطاقة النووية، بما في ذلك في سياق مكافحة تغير المناخ، فضلا عن أهمية التكنولوجيا الذرية السلمية في كفالة استقرار نظم الطاقة، لا سيما عندما تعتمد بشكل متزايد على مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة. ونؤيد أنشطة الوكالة في تعزيز تطبيقات التكنولوجيا النووية في عدد من مجالات النشاط البشري.

ونقدر تقديرا كبيرا الخطوات التي اتخذتها الوكالة لكفالة تنفيذ الضمانات، لا سيما في السياق الصعب للجائحة. ونرى أن آلية الرصد التابعة للوكالة ينبغي أن تظل موضوعية وغير مسيسة وسليمة تقنيا وقائمة على اتفاقات الضمانات المبرمة بين الدول والوكالة. وتكتسي تدابير وأنشطة التحقق التي تنفذها الوكالة في إيران أهمية، بما في ذلك من أجل استئناف التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أن تواصل الوكالة التقيد بنهج ثبتت جدواه من الناحية التقنية فيما يتعلق بإيران في إطار ولايتها الحالية.

أما بالنسبة للتعليقات التي أبداها ممثل أوكرانيا بشأن ضمانات الوكالة على أراضيها (انظر A/76/PV.36)، فإن كييف مسؤولة عن حل المسائل المتعلقة بوصول مفتشي الوكالة إلى أجزاء معينة من منطقتي لوهانسك ودونيتسك وإجراء حوار مباشر مع قيادات هاتين المنطقتين. ونؤمن بشدة بضرورة أن تظل الوكالة منظمة تقنية. ومن الأهمية بمكان عدم السماح بإدراج المسائل التي تقع خارج نطاق نظامها الأساسي بصورة مصطنعة في جدول أعمال الهيئات الإدارية للوكالة.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): كلنا سمعنا كلمات ألبرت أينشتاين الشهيرة:

"إن إطلاق الطاقة الذرية لم يخلق مشكلة جديدة، بل زاد فحسب من الطابع الملح لضرورة حل مشكلة قائمة".

وبعد أن نظرنا بجدية في الأساس المنطقي لتلك الرسالة، اتخذنا تدابير وقائية لممارسة رقابة إشرافية قبل أن تتحول المسائل القائمة إلى شواغل حقيقية.

لقد بدأت سري لانكا نشاطها في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية في عام ١٩٥٧ حينما أصبحت عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعقب ذلك إنشاء مركز النظائر المشعة التابع لجامعة كولومبو في عام ١٩٦٢ وسن قانون أنشأ هيئة الطاقة الذرية في عام ١٩٦٩. وفوض القانون مسؤوليتين رئيسيتين إلى هيئة الطاقة الذرية – هما تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية لصالح شعب سري لانكا، وحماية الجمهور والعمالة التي ينطوي عملها على استخدام الإشعاع والنظائر المشعة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين.

وعملت هيئة الطاقة الذرية حتى عام ٢٠١٤ بوصفها السلطة التنظيمية الوطنية لاستخدام الإشعاع والنظائر المشعة والمنظمة المسؤولة عن تيسير استخدام التكنولوجيا النووية في القطاعات الطبية والصناعية والزراعية وبوصفها جهة التنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سري لانكا. ونتيجة لاتساع نطاق الأنشطة التي تنطوي على استخدام التكنولوجيات النووية في أعقاب تشييد سري لانكا لمبنى جديد للوكالة مزود بمرافق مختبرات، أدركنا الحاجة إلى سلطة تنظيمية مستقلة. وفي عام ٢٠١٤، أصدرنا قانونا ينشئ منظمتين جديدتين، المجلس السريلانكي لتنظيم الطاقة الذرية ومجلس الطاقة الذرية في سري لانكا. ويفوض القانون المجلس السريلانكي لتنظيم الطاقة الذرية مسؤولية وضع نظام رقابي وتنفيذه لكفالة الحماية للعاملين والبيئة عند استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض مفيدة وكفالة أمن الموارد المشعة، ويعهد إلى مجلس الطاقة الذرية بمسؤولية تيسير استخدام التكنولوجيا النووية. وبتشكيل المجلسين، لم يعد لهيئة الطاقة الذرية وجود. وظهر المجلس السريلانكي لتنظيم الطاقة الذرية، وهو الهيئة التنظيمية، إلى حيز الوجود في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وهو مسؤول الآن عن إنشاء نظام تنظيمي وتنفيذه لكفالة الحماية للعاملين والبيئة من الضرر المحتمل أن ينجم عن الإشعاع وكامل آثاره والتأكد من أمن الموارد المشعة.

وفيما يتعلق بسياستنا الوطنية بشأن النشاط النووي، فإننا سنطبقها من خلال عدد من مبادئ السياسة العامة. وستجري جميع الأنشطة النووية في سري لانكا للأغراض السلمية حصرا وفي امتثال للالتزامات ذات الصلة. والمجلس السريلانكي لتنظيم الطاقة الذرية سلطة تنظيمية مستقلة يضطلع بولايته دون خوف أو محاباة. وينبغي له أن يستخدم سلطاته بحكمة دون أن يثقل كاهل عملائه دون داع، وينبغي له، من بين أمور أخرى، أن يستخدم الموارد المالية وغيرها من الموارد على النحو الأمثل. ولا تدير سري لانكا محطات نووية لتوليد الكهرباء أو أي نشاط يتصل بإنتاج المواد النووية. ولم تتخذ حكومة سري لانكا أي قرارات سياساتية تتعلق بإنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء. وتقتصر استخدامات التكنولوجيا النووية في سري لانكا على مجالات الطب والصناعة والزراعة والبحث والتدريس.

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية استضافت حلقة دراسية وطنية افتراضية بشأن مسائل مواضيعية في القانون النووي لسري لانكا في كانون الثاني/يناير. وتراوحت المواضيع محل العرض والنقاش بين الشفافية في القانون النووي والأحكام القانونية المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها لصالح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. ونحن ممتنون للوكالة على ما وفرته من مساعدة تشريعية لسري لانكا على مر السنين من خلال مختلف الأنشطة الإقليمية والوطنية. وكانت الحلقة الدراسية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير أول خطوة رئيسية تتخذها سري لانكا لإشراك جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني في إطلاق عملية تنفيذ الصكوك القانونية، وهو مجال يحظى بانتباه واهتمام خاصين لدينا. وأتاحت الحلقة الدراسية الافتراضية للمشاركين فرصة لمناقشة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وفوائد الصكوك المحدثة المتعلقة بالمسؤولية النووية مثل اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لعام ١٩٩٧، والتي توفر إطارا لبلدان جنوب آسيا، بما فيها بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وأشار أنتوني ويثرال من مكتب الشؤون القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ملاحظاته الختامية في الحلقة الدراسية، إلى أهمية التقيد بالصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وتنفيذها، وأعاد تأكيد استعداد الوكالة لمواصلة مساعدتنا في ذلك الصدد وفي تطوير وتعزيز إطارنا القانوني الوطني. ونقدر تقديرا كبيرا دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك المجال. فالحلقة الدراسية، التي تنفذ في إطار برنامج الوكالة للمساعدة التشريعية، هي واحدة من الأنشطة العديدة المضطلع بها في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني المصمم لدعم الدول الأعضاء في إنشاء وتعزيز أطرها القانونية. ونود أن نهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد رافائيل ماريانو غروسي، وفريقه من المسؤولين على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الإشرافية في هذا العام الاستثنائي للعالم، الذي خدمت فيه الوكالة الدول الأعضاء فيها بمرونة والتزام. وتؤكد سري لانكا للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاونها الكامل في مسعانا لضمان الامتلاك الآمن والمفيد للمواد النووية لصالح البشرية جمعاء والسلام العالمي.

السيد الجردلي (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (A/76/232) الأسبوع الماضي (انظر A/76/PV.36). ونشيد بالوكالة على مواصلتها عملها مع الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. وكذلك نشيد بأنشطتها في مختلف المجالات التي سلط التقرير الضوء عليها، ولا سيما التزامها المستمر بتعزيز معايير الوكالة للسلامة وتقديم المساعدة إلى الدول في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم وطنية شاملة للأمن النووي من خلال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، على الرغم من الظروف الصعبة الناجمة عن الجائحة. وتؤدي الوكالة دورا أساسيا في تيسير وصول الدول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين، مع كفالة الالتزام بأعلى مستويات السلامة والأمن والضمانات النووية.

ويتطلع لبنان إلى اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع القرار A/76/L.10، بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما نؤكد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة بغية كفالة مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح النووي. وإذ نستعد لعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير، فإننا نشدد على الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وفي ذلك الصدد، يود لبنان أن يشدد على حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تلك الاستخدامات السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

ووفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، عقدت الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٩ برئاسة الأردن. وستعقد الدورة الثانية للمؤتمر الأسبوع المقبل برئاسة الكويت. ونرى أن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط أمر مطلوب بشكل عاجل لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا. ونتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه حقيقة واقعة، مثل غيرها من المناطق المماثلة في جميع أنحاء العالم.

وختاما، يعيد لبنان تأكيد دعمه المستمر لدور الوكالة في تعزيز الاستخدامات المأمونة والآمنة والسلمية للتكنولوجيا النووية.

السيد العتيبي (الكويت): تحرص دولة الكويت، السيد الرئيس، على المشاركة في كل عام في مناقشات البند الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/76/232) من منطلق إيمانها بأهمية الدور الريادي والمحوري الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز وتسخير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ومع مرور ٥٧ عاما على انضمام دولة الكويت إلى الوكالة، يواصل بلدي عبر العديد من مؤسساته وهيئاته الوطنية تعاونه الوثيق مع الإدارات المختلفة في الوكالة بهدف الاستفادة من برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبناء مؤسساته وقدراته الوطنية المطلوبة لتنفيذ

مشاريع حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتطلع على الدوام لتعزيز ذلك التعاون نحو ما يحقق أهدافه المرجوة. مع اختتام أعمال الدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أُسدِل الستار على عضويتنا في مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وقد تمكنا خلال السنتين الماضيتين، وبفضل روح التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة، من المساهمة في تعزيز أعمال الوكالة، متعهدين بمواصلة المشاركة الفاعلة في أعمال المجلس والوكالة وتعزيز العمل الفني والمهني بغية الوصول إلى تطلعات الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بالترويج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع.

لقد اطلع وفد بلدي على التقرير السنوي للوكالة، ونؤكد هنا على أن استمرار الوكالة في القيام بالمهام المنوطة بها يستلزم تعاون الجميع. ودولة الكويت تؤكد مجددا على تعزيز التعاون مع كل الأطراف في سبيل تحقيق مفهوم الذرة من أجل السلام والتنمية، وعلى استعدادها لدعم جميع المبادرات والبرامج التي من شأنها أن تساهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة، التي تأتي من بينها مبادرة مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، حيث قدمت دولة الكويت خلال العام الماضي مساهمة بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إيمانا منها بأهمية المبادرة التي تهدف إلى تعزيز نظام التأهب العالمي لمواجهة الجوائح التي قد تظهر مستقبلا. كما ساهمت دولة الكويت بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج المنح الدراسية الذي أطلق مؤخرا ويحمل اسم عالمة الفيزياء ماري كوري، والذي يهدف إلى تمكين المرأة والمساعدة في زيادة عدد النساء في المجال النووي، وهو ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتوافق مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ التي أولت اهتماما للمرأة باعتبارها نصف المجتمع. كما عززت دولة الكويت دعمها لمبادرة تحديث مختبرات الوكالة في زايبرسدورف بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتصل مساهمتنا في مبادرة ReNuAL (تجديد مختبرات التطبيقات النووية) إلى ١,٥ مليون دولار في خلال السنوات الماضية.

لا يقتصر اهتمام دولة الكويت كعضو في الوكالة على التعاون الفني والتقني فحسب، بل إننا نولي اهتماما بالغا للركائز الأخرى لدور وولاية الوكالة. ففي الوقت الذي تؤكد فيه دولة الكويت على حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار، فإنها تحذر من أن خطر انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بات يشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين.

كما يتابع وفد بلدي التقارير الدورية الصادرة عن مدير عام الوكالة بشأن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المعني ببرنامج إيران النووي. وفي هذا السياق، تدعو دولة الكويت جمهورية إيران الإسلامية إلى العودة إلى الالتزام الكامل بخطة العمل الشاملة المشتركة، المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتطلع إلى مصادقتها على البروتوكول الإضافي وتنفيذه ليتسنى للوكالة أن تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران ويضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على الأسلحة النووية.

وختاما، تشدد دولة الكويت على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، لما سيسهم في استقرار المنطقة وصون الأمن والسلم الدوليين، وتؤكد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة غير الطرف في المعاهدة. وإخضاع كافة منشآتها لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، استذكر ترحيبنا ومشاركتنا في الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٩، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. ونتطلع إلى انعقاد أعمال الدورة الثانية برئاسة دولة الكويت بعد أيام معدودة خلال هذا الشهر، مؤكدين حرصنا الكامل على تحقيق أهدافه، وداعين ومتطلعين لمشاركة كافة الدول المعنية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/76/L.10، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.10: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، إندونيسيا، آيسلندا، بيرو، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، قبرص، كازاخستان، ليسوتو، ماليزيا، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.10؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.10 (القرار ٩/٧٦).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد شيبويا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة اليابان، أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الصين في وقت سابق. فيما يتعلق بالمياه المعالجة في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية القابضة، ستواصل حكومة اليابان اتخاذ التدابير حسب المعايير والممارسات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه، حسبما ذكر السيد غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في بداية اجتماع الأسبوع الماضي (انظر A/76/PV.36)، سيجري مراجعة سلامة التعامل مع المياه المعالجة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لديها الخبرة والمعرفة في ميدان الأمان النووي. ولا بد لي أن أشدد أيضا على أن المياه المعالجة آنفة الذكر ليست مياه ملوثة؛ فهذه المياه تفي بمعايير السلامة التنظيمية. وقد التزمت حكومة اليابان الشفافية في شرح حالة جهودها للمجتمع الدولي، استنادا إلى الأدلة العلمية. ونود أن نؤكد للجمعية أننا سنواصل القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): كانت بلدي، سوريا، من أوائل الدول التي دعت وشجعت على عملية إصلاح مجلس الأمن التي بدأت منذ ٢٩ عاما، وشاركت بفعالية في أول اجتماع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن بهدف إنشاء مجلس يعكس واقع العلاقات الدولية الحالية ويواكب التطورات التي شهدتها المنظمة الدولية منذ تأسيسها. في هذا السياق، يؤكد وفدي على دعمه المستمر للفريق العامل، ونقديره للتقدم المحرز في إطار المفاوضات الحكومية الدولية للتوصل إلى تمثيل عادل ومتوازن في مجلس الأمن ودعمه في صون الأمن والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى أننا نعيش اليوم في عالم تسوده أنماط جديدة من النزاعات والحروب، وتسيطر عليه الميول نحو اللجوء إلى استخدام القوة، وجنوح لدى بعض الحكومات لاستغلال نفوذها السياسي والاقتصادي لتحويل هذه المنظمة إلى أداة لتنفيذ أجنداتها الخاصة،

فإن وفدي يرى ضرورة استبعاد أي عوامل تزيد من حدة الانقسامات العميقة بين الدول الأعضاء حول مبادئ الإصلاح ذاتها. إن القضية الجوهرية لإصلاح مجلس الأمن تبدأ من ضمان التمثيل العادل للدول النامية، وضمان إيصال صوتها وممارستها لحقها السيادي والمتساوي مع الجميع. كما يشدد وفدي على ضرورة الامتناع عن فرض نصوص غير توافقية على الدول الأعضاء كأساس لأي عملية تفاوض، وعدم وضع جداول أو مهل زمنية مصطنعة وغير واقعية، أخذا في الاعتبار أن هذا الأمر يقع خارج نطاق الرئيسين المشاركين.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة إجراء المفاوضات المتعلقة بركائز الإصلاح الخمس بشكل متوازن ومتزامن، بحيث لا يُولى اهتمام تجاه إحدى تلك الركائز دون غيرها أو المضي قدما في مناقشة إحداها وتجاهل الأخرى. ولا نزال نلمس اختلافاً في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن عملية الإصلاح. فالبعض يتحدّث عن ضرورة ضمان عدم تدخل مجلس الأمن في صلاحيات الجمعية العامة، والبعض الآخر يدعو إلى احترام ولاية مجلس الأمن ومنع الجمعية العامة من التدخل في القضايا التي يناقشها المجلس. وبالتالي، لا بد من التركيز على نقطة في غاية الأهمية ألا وهي ضمان الفصل بين ولايات وسلطات مجلس الأمن والجمعية العامة مع ضمان استمرار روح التعاون بين جميع أجهزة منظمة الأمم المتحدة.

إن بلدي لا يزال يعتبر أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر الوحيد لمناقشة عملية الإصلاح. كما يدعو إلى الاستمرار في المشاورات المتعمقة والديمقراطية الشاملة دون المساس بالمبادئ الأساسية الراسخة في الميثاق – كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم السماح بإساءة استخدام مجلس الأمن كغطاء أو أداة لتبرير العدوان العسكري على أي من الدول الأعضاء. كما يشجع وفد بلدي على إجراء مناقشات كافية ومتعمّقة حول النقاط الخمس بهدف الوصول إلى أوسع توافق ممكن في الآراء ودونما تأخير.

إن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يقتضي الشفافية والنزاهة والفعالية والتوازن اعتماداً على تطبيقات حقيقية ونزيهة للدبلوماسية المتعددة الأطراف والدبلوماسية الوقائية، واستناداً إلى مبادئ العدالة والمساواة وحق الدول الأعضاء في رسم وتنفيذ سياساتها الوطنية دون تدخل خارجي، وبما يكفل الأمن والازدهار والنمو لشعوب العالم أجمع، دونما استثناء أو تمييز أو معايير مزدوجة، مع ضرورة ضمان زيادة التمثيل في المجلس بناء على ولاية عملية المفاوضات الحكومية الدولية المستندة إلى المقرر ٥٥٧/٦٢ والذي يعتبر الوثيقة الأساسية وحجر الزاوية في ضمان سير تلك المفاوضات.

السيد حسين (بنغلاديش) (***تكلم بالإنكليزية***)**:** أشكر الرئيس على جمعنا لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في تهنئة السفيرين علياء آل ثاني ومارتن هيرمان على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وأشيد أيضاً بالعمل القيم الذي قامت به السيدة آل ثاني والسيدة يوانا فرونيتسكا خلال الدورة السابقة. ويؤكد وفد بلدي للرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية تعاونه الكامل معهما ودعمه لعملهما.

وبينما نناقش مسألة إصلاح المجلس، فإننا نفعل ذلك في عالم يختلف عن العالم الذي كان قائماً عند إنشاء المجلس. وقد اتسع دور المجلس وتنوع، وكذلك عضوية الأمم المتحدة، سواء من حيث العدد أو من حيث الديناميات الجيوسياسية. ونتفق جميعاً على أن عضوية المجلس وهيكله لا يتفقان مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع وفي الأمم المتحدة. فآخر مرة خضع فيها المجلس للإصلاح كانت قبل ٥٦ عاماً. ويجب إصلاح المجلس كي يكون ممثلاً للجميع تمثيلاً كاملاً وذا صلة وفعالاً وملائماً للغرض منه. وتلك في الواقع مسألة ملحة حقاً، كما كشفت جائحة مرض فيروس كورونا وبالنظر إلى الصلة التي لا يمكن إنكارها بين السلام والتنمية.

وإذ نؤمن بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن، أود أن أؤكد مجدداً مواقفنا الأساسية منذ البداية. فيما يتعلق بمسألة التمثيل، نتفق مع العديد من الدول الأعضاء الأخرى على أن بعض المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل أفريقيا، ينبغي أن تنال التمثيل الواجب في مجلس

موسع. وتستحق مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية الشيء نفسه. ومن الجدير أيضاً إيلاء النظر الواجب لتمثيل البلدان الصغيرة والنامية. وفيما يتعلق بفئات العضوية، نرى أنه بينما ينبغي توسيع العضويتين الدائمة وغير الدائمة في المجلس، ينبغي ألا يؤثر التوسيع على كفاءة المجلس. وفيما يتعلق بحجم المجلس وأساليب عمله، فإن أي عدد في حدود أواسط العشرين عضواً ربما ينصف العضوية الأوسع. أما بالنسبة لأساليب عمله، فنود أن نرى مجلس أمن أكثر يسراً وشفافية ومساءلة وديمقراطية وفعالية.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، سننضم إلى توافق الآراء الذي سينبثق عن العملية. بيد أننا نود أن نشدد على التدابير التي تكفل التطبيق الحكيم لحق النقض عن طريق قصر تطبيقه على حالات قاهرة معينة لا غير. وفيما يتعلق بعلاقات المجلس مع الجمعية العامة، ينبغي أن تكون العلاقة بين الهيئتين علاقة تعاضد، مع وجود مجال أوسع للمشاورات استناداً إلى خبرة كل منهما وولايته.

وفي عام ١٩٧٩، كانت بنغلاديش من بين البلدان الـ ١٠ التي اقترحت أن تدرج الجمعية بنداً في جدول الأعمال بعنوان "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه". ومنذ ذلك الحين، اقتُرحت العديد من العمليات والمبادرات والنماذج وما إلى ذلك لإصلاح المجلس، بما في ذلك من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. غير أننا لا نرى أي تقدم. وإذا استمر الحال كذلك، فإن شرعية هذه الممارسة برمتها وصلتنا بها ستوضعان موضع شك خطير. يتحتم علينا أن نخرج بنتائج، وأود أن أشاطركم نقطتين في ذلك الصدد:

أولاً، نرى أن تعزيز العمل الهام الذي أنجز في الدورات الماضية للمفاوضات الحكومية الدولية أمر أساسي إذا أردنا أن نعمل نحو إحراز هدف تحقيق إصلاح حقيقي. وبالنظر إلى النداء الذي وجهه عدد كبير من الدول الأعضاء، نرى ميزة في إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص. وفي الوقت نفسه، نشدد أيضاً على حتمية اتباع نهج شامل يجسد بأمانة جميع المواقف المُعرب عنها وتؤيده جميع الدول الأعضاء، إذا أردنا أن نكفل شرعيته وقبوله.

ثانياً، فيما يتعلق بالطرائق، نرى أنه لا بد من زيادة التعاون بين المجموعات والأعضاء الرئيسيين بغية النهوض بالعملية. ويمكننا أن نرسم خارطة شاملة لمجالات التقارب والصيغة المتفق عليها – وبعبارة أخرى، يمكننا أن نبدأ بالأهداف الأسهل وأن ننتقل تدريجياً إلى الخطوات التالية. بداية، هل يمكننا النظر في اتخاذ قرار بشأن مختلف المقترحات من خلال طريقة الاستبعاد أيضاً؟ يجب أن يكون هناك بعض التنظيم والأسلوب في هذه الممارسة، لا هذه الطقوس المتمثلة في تكرار مواقفنا عاماً بعد عام. ومرة أخرى، نود أن نشدد على حتمية وجود عملية شاملة وتشاركية حتى نتمكن من المضي قدماً.

ونحن على استعداد للإسهام في عملية بناء توافق الآراء من خلال نهج واقعي وبنّاء، ناهيكم عن عملية تشاركية وشاملة تماماً. وسيحظى الرئيسان المشاركان بتعاوننا الكامل.

السيدة كينيونغو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس مرة أخرى على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وأن أؤكد له دعم كينيا. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، والسيدة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لجمهورية بولندا، على قيادتهما لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الخامسة والسبعين. كما أهنئ السيد مارتن بيل هيرمان، ممثل الدانمرك، على تعيينه والسيدة آل ثاني على إعادة تعيينها بصفتهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السادسة والسبعين. وأود أن أؤكد لهما تعاون كينيا ودعمها.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/76/PV.33). ونؤيد أيضا زملائنا الذين يعربون عن تأييدهم للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المكرس في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وأود الآن أن أشدد على بضع نقاط بصفتي الوطنية.

لا يزال هدف أفريقيا في هذا المجال هو تحقيق التمثيل الكامل في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس

الأمن. وقد أظهرت لنا عضوية كينيا الحالية في المجلس مدى الأهمية الحقيقية لتمثيل القارة في القرارات المتخذة بشأن المسائل التي تتعلق بنا. ويوضح التأييد المتزايد للموقف الأفريقي المشترك أن الأغلبية تتفق على ضرورة تمثيل أفريقيا تمثيلا كافيا، بوصفها أكبر منطقة من حيث عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومحور تركيز الجزء الأكبر من جدول أعمال الأمم المتحدة في مجلس الأمن. وإذ نلاحظ التأييد الساحق والمتزايد الذي يحظى به الموقف الأفريقي المشترك في هذه الجلسة العامة الحكومية الدولية، فإننا نكرر التأكيد على ضرورة أن ينعكس ذلك الدعم على النحو الملائم في جميع وثائق التفاوض الحكومية الدولية. ونكرر أيضا الدعوة إلى الرجوع إلى الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥، التي توفر أساسا غنيا ومتينا لعملنا الحالي.

ونعتقد أن مداولات المفاوضات الحكومية الدولية ينبغي أن تسفر عن توافق واسع في الآراء يمكن العملية من المضي قدما وتحقيق الإصلاحات المنشودة بغية كفالة وجود مجلس أمن ملائم للغرض المنشود ومتجاوب. وتحقيقا لتلك الغاية، تحث كينيا جميع الوفود على مواصلة حشد الإرادة السياسية والالتزام اللازمين للقيام بذلك. وأخيرا، سيواصل وفدي المشاركة البناءة في العملية.

السيدة بيجيك – **غليمف** (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة للرئيس على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان باسم جمهورية صربيا.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ظل الظروف غير المسبوقة التي فرضتها الجائحة. فالكارثة التي ضربت العالم قبل عامين تقريبا لا تزال بعيدة عن الانتهاء. ولا تماثل الأزمة الصحية التي شهدناها أي أزمة صحية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية. فقد كشفت عن أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخل المجتمعات وأدت إلى تفاقمها وإلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من المناطق. كما أظهرت مدى ترابط العالم، مما زاد من التركيز على الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وعلى أهمية تعددية الأطراف والمنظمات مثل منظمتنا.

وينبغي أن نغتنم هذه الأزمة كفرصة للتفكير في النتائج التي تحققت حتى الآن داخل الأمم المتحدة وإنجازاتها فيما يتعلق بأهدافها وكذلك في أوجه قصورها والقيود المفروضة عليها. وينبغي أن نواصل مناقشة ودراسة كيفية تحسين منظمتنا حتى تصبح أكثر ديمقراطية وكفاءة.

وإزاء تلك الخلفية، نجري اليوم مناقشتنا السنوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وقريبا جدا سنشارك في الدورة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. وهذا هو الوقت المناسب لنتساءل عما نحتاج إليه في مجلس الأمن. وأعتقد أنه لا يمكن لأحد أن يجادل في أننا بحاجة إلى هيئة ديمقراطية وشفافة وفعالة ومستعدة للعمل بسرعة في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وقادرة على النهوض بمسؤولياتها بشكل حاسم وموحد. والسؤال هو، وهنا تظهر الاختلافات، كيف نحقق هذا الهدف؟ كيف نصلح المجلس ونجعله أكثر ملاءمة وتجهيزا لمواجهة تحديات عصرنا التي تطورت على مر العقود وأصبحت تشمل الآن قضايا بدءا من النزاعات المسلحة إلى الأمن السيبراني إلى تغير المناخ؟ ويتطلب هذا الإصلاح الوقت والصبر والالتزام بالمفاوضات والإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى حل توفيقي.

وأود أن أكرر ما قاله الكثيرون قبلي، نحن نرى أنه على الرغم من التغيرات الجيوسياسية الجذرية في السنوات الـ ٧٥ الماضية، فإن مجلس الأمن لم يتغير إلا قليلا. فهو بحاجة إلى أن يكون أكثر تمثيلا وإنصافا، ونحن جميعا نتفق على ذلك. والسؤال هو إلى أي مدى ينبغي أن نذهب مع هذه الزيادة، وفي أي فئات من العضوية. ومن المؤكد أننا لا نريد أن نعرض كفاءة المجلس للخطر، ولكننا نريد في الوقت نفسه تصحيح الأخطاء التاريخية وإعطاء القارات والمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا مكانها الصحيح على الطاولة. ولهذا السبب انخرطنا لسنوات عديدة في مناقشات، كانت ساخنة أحيانا، بشأن الإصلاح. وتشير بعض الوفود إلى عدم إحراز تقدم في العملية، بالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ بدء مناقشاتنا. ومع ذلك، ليس من السهل معالجة المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن. ولا تزال هناك خلافات كبيرة

بين الدول الأعضاء بشأن بعض المسائل الرئيسية. والزيادة في عدد الأعضاء، التي ذكرتها للتو، هي واحدة منها. ولا تقل الاختلافات الأخرى أهمية، مثل سلطة حق النقض وأساليب العمل والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق ببعضها، أحرزنا تقدما في سد الثغرات في مناقشاتنا، بينما لا تزال آراؤنا متباعدة جدا بشأن بعضها الآخر. ونريد جميعا تحقيق إصلاح ناجح وهادف. ويرى وفد بلدي أن تحديد المواعيد النهائية في الوقت الذي لا يزال فيه التوصل إلى التوافق في الآراء مُعلقا بشأن العديد من المسائل سيكون ضارا بالعملية.

ونعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا. وإذ يضع وفدي في اعتباره أن غالبية أعضاء الأمم المتحدة اليوم بلدان صغيرة ومتوسطة الحجم مثل بلدي، فإنه يعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يزيد من الفرص المتاحة لتلك البلدان للعمل في المجلس والإسهام في عمله. وستواصل صربيا أيضا الدعوة إلى تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاراسو (كوستاريكا).

وينبغي أن تكون المفاوضات بشأن هذه المسائل الهامة شفافة وشاملة للجميع وتقودها الدول الأعضاء. كما ينبغي أن تسمح بمشاركة كل دولة عضو على قدم المساواة، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو قوتها العسكرية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يكرر وفد بلدي التأكيد على أن المفاوضات الحكومية الدولية، على النحو الذي حدده المقرر ٦٢/٥٥٧، ينبغي أن تظل الإطار الشرعي والمناسب الوحيد للمفاوضات. وينبغي أن تكون مناقشاتنا في ذلك الإطار صريحة ومفتوحة بهدف سد الفجوات بين المواقف المختلفة. وموقف صربيا الثابت منذ أمد بعيد هو أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يستند إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن جميع مجموعات الإصلاح الخمس. أما فيما يتعلق بطابع ومضمون ورقة العناصر التي أعدها الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف، فهي ملخص لمداولاتنا وينبغي أن تكون شاملة ومعبرة عن مواقف جميع الدول الأعضاء. وندعو جميع الوفود إلى مواصلة المشاركة في مناقشات مفتوحة وديمقراطية وشفافة وإظهار الإرادة للتوصل إلى الحلول التوفيقية والتفاوض.

السيدة سينيدوانغديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص شكره للرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونود أيضا أن نهنئ السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، على إعادة تعيينها والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، على تعيينه كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التأكيد على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى استخدام عملية الإصلاح لتجعل المنظمة أكثر استجابة وفعالية في التصدي للتحديات الناشئة التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد دعمنا لإصلاح مجلس الأمن من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية، التي نعتقد بضرورة بقائها الآلية الرئيسية للمناقشات الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك. وكما نعلم جميعا، فإن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية بالغة، ولذلك ينبغي القيام به بطريقة شاملة ومتوازنة وجامعة وشفافة تستند إلى توافق الآراء، بغية الحفاظ على الوحدة والتضامن بين أعضائه وخدمة مصالح جميع الدول الأعضاء.

ويرى وفد بلدي أن مراعاة مصالح الدول الأعضاء النامية والمتقدمة النمو على السواء، مع التمثيل الجغرافي العادل، تشكل أساسا حاسما لإيجاد صيغة مشتركة لجميع مجموعات البلدان والدول الأعضاء. ولذلك، نكرر تأكيد دعمنا لتوسيع التمثيل في كلتا فئتي مقاعد مجلس الأمن، الدائمة وغير الدائمة، مع كفالة تمثيل عادل ومتوازن لكل منطقة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعمنا الكامل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في جهودنا لإصلاح مجلس الأمن.

السيد غيي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي على هذه الفرصة لبدء الدورة الجديدة للمفاوضات

الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، على الرغم من الظروف الصعبة المحيطة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، تود السنغال أن تشكر السيدة آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، والسيدة فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا، على المشاركة في رئاسة العملية خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية. وبالإضافة إلى ذلك، نتمنى كل النجاح للسيدة آل ثاني والسيد هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، في قيادتهما للعملية خلال الدورة السادسة والسبعين.

يسر وفد بلدي أن تتاح له فرصة أخرى لمناقشة رغبة طويلة الأمد ومستمرة لمجموعة الدول الأفريقية، التي لا تزال ترى أن هذه المناقشة ستمكننا من دراسة جوهر العملية نفسها وتأكيد الحاجة الملحة إلى معالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. وفي ذلك الصدد، تؤيد السنغال البيان الذي أدلي به باسم المجموعة الأفريقية السيد الحاجي فنداي توراي، الممثل الدائم لسيراليون ومنسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي (انظر A/76/PV.33).

ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن لم يتكيف مع الحقائق الجغرافية السياسية المتغيرة في العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة. وفي عدة مناسبات، وحتى في بعض أكثر الأزمات الإنسانية إلحاحا التي شهدها العالم، فشل المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين، ويرجع ذلك أساسا إلى المصالح المتنافسة لأعضائه والاستخدام المتكرر لحق النقض. وتلك الحالة دليل كاف على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وكفاءة وسرعة في التعامل مع الأزمات العالمية. وتتطلب تلك الحتمية الأساسية تقاربا في وجهات النظر بشأن مبادئ ومعايير المفاوضات حول المسائل الرئيسية للإصلاح.

ويدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق أولي بشأن نطاق الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، وكذلك بشأن سبل المضي قدما، بغية تجاوز لعبة الاستراتيجيات والمصالح التي تقودها مختلف أفرقة التفاوض. ولذلك، من الضروري العمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده مع مراعاة المبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) – الإنصاف والشفافية والمساءلة والديمقراطية والكفاءة والشرعية. وسيكون من المهم أيضا العمل معا بشكل نزيه ومناسب لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل الإقليمي المتوازن في مجلس الأمن المقبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن الإنصاف والتوازن يعنيان، بالنسبة لأفريقيا، منحها مقاعد جديدة في كلتا الفئتين، وفقا للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن الذي تبناه توافق آراء إيزولويني لعام ١٩٩٩ وعززه إعلان سرت لعام ٢٠٠٥.

وبينما نضع في اعتبارنا أن مجلس الأمن أُنشئ بغرض كفالة صون السلام والأمن الدوليين بسرعة وفعالية، ولم يُنشئ على أساس مبدأ التمثيل، نرى أنه لا يمكن إنكار أن تكوينه الحالي لم يعد يعكس النظام الدولي ومتطلبات عالمنا الحديث. وينبغي لنا التذكير أيضا بأنه عندما أنشئت الأمم المتحدة، كانت الدول الأفريقية لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، ولذلك لم يتم إيلاء حقوقها ومصالحها الاعتبار الواجب. واليوم، فإن الحالة مختلفة تماما. إذ تشكل أفريقيا، التي تضم ٥٤ دولة عضوا، أكبر مجموعة أعضاء في الأمم المتحدة. وقد أدى ذلك التغيير في المشهد الدولي إلى جعل تكوين المجلس باليا، وكون أن قارة بأكملها تفتقر إلى التمثيل الكافي يظل يمثل ثغرة ستؤدي حتما إلى المساس بشرعية قرارات المجلس ما دامت قائمة.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن توسيع مجلس الأمن لن يقوض فعاليته، وهي مسألة تتعلق بأساليب عمله. ومن منظور الموقف الأفريقي الموحد، يرتبط التمثيل الإقليمي بمسألة حق النقض. وبالنسبة لأفريقيا، فإن أي إصلاح ينشئ فئة متوسطة من الأعضاء ليس قابلا للتطبيق ولا مقبولا. ومن الواضح أن أي تغييرات مستقبلية في المجلس يجب أن تبدأ بمعالجة أوجه القصور الحالية فيه. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية تصميم وإنشاء مؤسسة دينامية تجسد بدقة حقائق عالم اليوم وتتحمل مسؤولياتها بالكامل وتؤكد سلطتها.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود سويسرا أن تشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. إن التحديات التي ما برح كل بلد يواجهها خلال الجائحة والآثار المضاعفة للجائحة على مخاطر النزاع وعدم الاستقرار، لا تدع مجالا للشك في أن وجود مجلس أمن أكثر تمثيلا وفعالية أمر أساسي لإيجاد وتنفيذ حلول متعددة الأطراف متسقة ومستدامة.

إن المناقشات الجارية في صميم المفاوضات الحكومية الدولية بشأن تمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن لم تفقد أي قدر من طابعها الملِّح – بل على العكس من ذلك. وفي افتتاح الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة قدمت سويسرا إلى الأمم المتحدة لوحة جدارية صديقة للبيئة ترمز إلى رغبتنا في تعزيز التضامن الدولي وتذّكر بأهمية ضمان التجديد المستمر للنظام المتعدد الأطراف وإنشاء هياكل يتم تكييفها لمواجهة تحدياتنا الراهنة. وستشارك سويسرا في هذه الدورة مشاركة بناءة مع جميع الدول الأعضاء. ونحن نؤيد بالكامل الرئيسين المشاركين، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، ونهنئهما بحرارة على تعيينهما.

وتؤيد سويسرا بصفة عامة توسيع مجلس الأمن بطريقة تجسد واقع العالم الذي نعيش فيه. فينبغي أن يعطي تمثيلا أفضل لمختلف مجموعات البلدان، وبخاصة مجموعة الدول الأفريقية. وبالنظر إلى الجمود الناجم عن الاختلافات الواضحة في سياق المفاوضات الحكومية الدولية، جادلت سويسرا لصالح فئة ثالثة محدودة جدا من المقاعد غير الدائمة ولكن القابلة للتجديد، مما سيمّكن الأطراف الإقليمية الرئيسية من شغل مواقع لآجال أطول في المجلس. وينبغي أن تكون كل فترة عضوية طويلة بما يكفي لتمكينها من تعزيز معارفها المؤسسية وتجنب الاضطرار إلى القيام بحملات دائمة لإعادة انتخابها، أي بحد أدنى خمس سنوات وحد أقصى عشر سنوات.

وتمشيا مع التزامنا بتعزيز وتوسيع وتنفيذ مدونة قواعد السلوك التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تعارض سويسرا منح حقوق نقض إضافية وتدعو إلى قيود طوعية على حق النقض القائم، وبالتحديد في حالات الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وستواصل سويسرا العمل من أجل زيادة فعالية جميع هيئات الأمم المتحدة. وسنؤيد أي تقدم في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك ما يتم في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ويتوقف دور هذه العملية وسلطتها على استعداد الدول الأعضاء للتقدم وتصميمها على إيجاد أرضية مشتركة. وبوصف سويسرا مرشحة لشغل مقعد في مجلس الأمن فإنها ستظل ملتزمة بنظام متعدد الأطراف قوي وفعال. وسنواصل مع شركائنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بذل جهودنا الحازمة لتعزيز أساليب عمل المجلس بغية تحسين شفافيته ومساءلته أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): السلفادور ممتنة لعقد هذه المناقشة العامة وللفرصة المتاحة لضمان قدرة الدول مرة أخرى على تقديم وجهات نظرها بشأن إحدى المسائل الأكثر محورية وأهمية للمنظمة. إن عملية إصلاح مجلس الأمن، كما أعيد التأكيد مرارا، يجب أن تستند إلى فرضية أن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه قبل ٧٦ عاما، حين أُنشئت الأمم المتحدة. لقد حققت المنظمة الكثير، ولكن التحديات التي نواجهها اليوم أكبر وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

ومن وجهة نظر السلفادور، وجود نظام متعدد الأطراف يتسق مع الظروف والتحديات التي تواجهنا اليوم سيكون مستحيلا بدون مجلس أمن أكثر شفافية وتمثيلا وديمقراطية. ولذلك نعتقد أننا بحاجة إلى عملية إصلاح تقوم على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تعددية الأطراف، وتتطلب زيادة التمثيل الإقليمي في مجلس الأمن بحيث يجسد الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة. وعليه فنحن نؤيد توسيع فئة العضوية غير الدائمة بمقدار سنتين كأحد المسارات – ولكن لنكون واضحين، ليس هذا هو المسار الوحيد – من أجل جعل

المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر انفتاحا على المشاركة المنصفة لجميع الدول الأعضاء ومن أجل تقدير الإسهامات التي تقدمها الدول للسلم والأمن الدوليين.

السلفادور تؤيد بقوة تعزيز أساليب عمل المجلس، تماما مثلما نؤيد بقوة تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، وذلك تمشيا مع ما يكرسه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أشدد على أن أحد أهم عناصر عملية تنشيط الجمعية العامة، وهو عنصر ذو أهمية خاصة للسلفادور، هو تقدير أحكام القرار ٧٥/٣٢٥ المتعلقة بتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن في الوقت المناسب، وإعادة تأكيد أهمية تقديم التقرير وفقا للقرارين ٥١/١٩٣ و ٥٨/١٢٦.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، أيد بلدي مبادرة فرنسا والمكسيك التي تقترح إعلانا سياسيا بشأن تعليق حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وقد أعرب في هذا الصدد العديد من المتكلمين عن تأييدهم لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي اقترحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وكلاهما متوافقان مع موقف السلفادور بشأن حقوق الإنسان.

ويسرنا المستوى الرفيع لمشاركة الوفود في هذه المناقشة، مما يعكس اهتمام الدول الأعضاء بهذه المسألة الهامة. فنحن نؤمن بشدة أن هذا المستوى من المشاركة يمكن ترجمته إلى التزام حقيقي بالحوار والمشاركة البناءة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، يهنئ وفد بلدي السيدة علياء آل ثاني والسيد مارتن هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، على تعيينهما رئيسين مشاركين لهذه العملية. نأمل إحراز تقدم تحت قيادتهما في التغلب على الانقسامات بشأن هذه المسألة. كما نأمل إحراز تقدم ملموس نحو التمسك بالالتزام الذي تم التعهد به خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه المنظمة ببث حياة جديدة في المناقشات المعنية بإصلاح مجلس الأمن. ويحظى الرئيسان المشاركان بدعم السلفادور الكامل في تحقيق هذا الهدف.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لعقد هذه الجلسة وتهنئة السيد مارتن هيرمان ممثل الدانمرك والسيدة علياء آل ثاني ممثلة قطر، الرئيسين المشاركين المعينين حديثا للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم في هذه العملية التي طال انتظارها. إننا ملتزمون بالعمل معهما وسندعم جهودهما بأفضل ما في وسعنا.

خلال المفاوضات الحكومية الدولية على مر السنين أوضحت الدول الأعضاء وكررت مواقفها المتعلقة بمختلف جوانب الإصلاح. فيما يتعلق بالإصلاح نفسه، لم نحرز تقدما كبيرا، ولكن لدينا الآن هذه الفرصة. يجب أن يتحقق ذلك من خلال توافق آراء مصمم بعناية وموافقة سياسية شاملة. إن مهمتنا الرئيسية هي إيجاد الإرادة السياسية فيما بيننا وبذل قصارى جهدنا لاستكشاف سبل سد الفجوات وتضييق هوة خلافاتنا.

إن الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن تزداد أهمية بصورة تدريجية، لا سيما بالنظر إلى اتساع الفجوة بين جدول أعمال المجلس الحافل ونتائجه. ونخضع الآن لقيود زمنية أكثر صرامة جراء المشهد المتغير لتحدياتنا الجديدة. ومع ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الاستفادة من المناقشات السابقة والعمل الذي أنجز بالفعل في الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية هو الطريق الذي ينبغي أن نسلكه. وكما هو الحال مع جميع المؤتمرات الحكومية الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة، ينبغي أن نبدأ مفاوضات تستند إلى النصوص وتركز على وثيقة موحدة واحدة تجسد مواقف الجميع، دون مزيد من التأخير. ونتفق مع من قالوا أن هناك الكثير من الأشياء التي نتفق عليها. وقد حان الوقت لكي نتخذ خطوة صغيرة ولكنها ذات مغزى ونبني على تلك الاتفاقات ونبث حياة جديدة في العملية.

وفيما يتعلق بمسألة فئات العضوية، تؤكد لاتفيا من جديد أنه ينبغي تمثيل جميع المناطق تمثيلا كافيا في المجلس لكفالة شرعيته. وينبغي أن يكفل الإصلاح التوزيع الجغرافي العادل في فئتي المقاعد

الدائمة وغير الدائمة في المجلس. ونؤيد بقوة زيادة تمثيل البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية في المجلس وتخصيص مقعد إضافي غير دائم على الأقل لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ونرى أيضا أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الكافي للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجلس عند ترشيح الأعضاء غير الدائمين وانتخابهم.

ونتمسك، بوصفنا عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، بموقفنا المتمثل في أن أي نوع من توسيع العضوية يجب أن يُستكمل بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ومن الأمثلة على ذلك أن يمتنع الأعضاء الدائمين في المجلس عن استخدام حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية ويعملوا على زيادة شفافية عمل المجلس بوجه عام.

وفي الختام، من الملح أن نتجاوز إعادة تأكيد المواقف ونحقق في النهاية بعض النتائج الملموسة. وستواصل لاتفيا العمل بجد لبلوغ ذلك الهدف.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ الممثلة الدائمة لقطر، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، والممثل الدائم للدانمرك، السيد مارتن بيل هيرمان، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأؤكد لهما دعم وفد بلدي الكامل. وتقدر فييت نام تقديرا بالغا الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، بالرغم من التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ويجدر بوجه خاص ملاحظة الجهود التي يبذلانها لتعزيز المفاوضات الحكومية الدولية عن طريق عقد جلسة رابعة بشأن حالة وثائق المفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع إلى مزيد من العمل في ذلك الصدد خلال هذه الدورة.

وتؤكد فييت نام من جديد دعمها القوي لجميع الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وفعالية وكفاءة. وموقفنا، كما أشرنا في الدورات السابقة، لم يتغير. ويتضمن تأييد زيادة فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، إلى جانب تحسين التمثيل الجغرافي العادل للبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا والبلدان النامية. ولا ينبغي للمجلس أن يستخدم حق النقض إلا في الاضطلاع بواجباته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية القضاء على تلك السلطة تماما في نهاية المطاف. وينبغي مواصلة تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة بغية تعزيز عمل الجهازين وقدرتهما على تحقيق النتائج، على أن تكون الجمعية العامة الهيئة الأوسع تمثيلا.

لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن، فالدورة المقبلة ستشهد دخول المفاوضات الحكومية الدولية عامها الخامس عشر. إن التزام رؤساء دولنا وحكوماتنا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ببث حياة جديدة في مناقشات إصلاح مجلس الأمن لم تُنفذ بعد. وبالنسبة لهذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن تكون المناقشات فعالة ومركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج. ثانيا، ينبغي أن تستمر العملية في تناول موضوعات الإصلاح الخمسة لمجلس الأمن، وجوانب الترابط بينها. وينبغي مواصلة تحديث مواقف الدول الأعضاء وإسهاماتها وإدراجها في الوثيقتين الأساسيتين، وهما الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ والورقة المتعلقة بالعناصر المنقحة للقواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر. ثالثا، نرحب بجميع الجهود المبذولة لاستكشاف أفضل السبل لتعزيز عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك من خلال المفاوضات القائمة على النصوص. ومن الأهمية بمكان إجراء التبادلات بحسن نية واحترام متبادل على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية وشمول الجميع، إذا أردنا أن نتجاوز الخلافات ونحرز تقدما ملموسا.

وفي الختام، سيواصل وفد بلدي دعم الرئيسين المشاركين في جهودهما الرامية إلى العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد سبل للمضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى للإسهام في عملية إصلاح مجلس الأمن.

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بهذا الحوار العام بشأن إصلاح مجلس الأمن ويعرب عن امتنانه للرئيس على تيسيره. وبتلك الروح، تؤيد بابوا غينيا الجديدة تأييدا تاما البيان الذي أدلت به الأسبوع الماضي رئيسة مجموعة مقدمي مشروع القرار L.٦٩ (انظر A/76/PV.33)، السيدة إينغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين. وأود أيضا أن أساهم بمنظورنا الوطني.

وأود أن أستشهد برئيس وزراء بلدي، السيد جيمس ماراب، حين دُعي إلى مخاطبة الجمعية العامة (انظر A/76/PV.13)، وتحدث عن إصلاح مجلس الأمن، شأنه شأن العديد من زعماء العالم الآخرين في المناقشة العامة التي جرت في أيلول/سبتمبر.

”أود أن أكرر دعوتنا إلى الجمعية العامة للقيام بما هو أفضل في تنفيذ إصلاحات مجلس الأمن. وهذا الجهاز المهم، الذي عهد إليه بصون السلام والأمن في المجتمع الدولي، بتمثيله القديم وأساليب عمله البالية، بحاجة ماسة إلى إصلاح شامل لضمان أن يجسد الواقع الراهن. ويساورنا القلق لأنه مر ما يقرب من ١٢ عاما منذ الجولة الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية من أجل إصلاح مجلس الأمن، وما فتئت التكاليف تتصاعد بالنسبة لبلدان مثل بلدنا. ورغم كل الجهود المكثفة المبذولة بشأن العناصر الخمسة المتفق عليها في مجموعة المفاوضات الحكومية الدولية، فإنه لا يزال لا يتمتع بأي مركز رسمي حتى الآن. وبالنسبة لوفد بلدي، هناك حاجة إلى وثيقة موحدة واحدة الآن، وليس في المستقبل غير المحدد، من أجل إجراء مفاوضات حقيقية لتمهيد الطريق أمام إصلاحات مجلس الأمن. ولا يمكن المبالغة في أهمية ذلك، ونكرر تأكيد دعوتنا بشأن هذه النقطة الأساسية.“

ومرة أخرى، تشهد قائمة المتكلمين والمداولات التي جرت على مدى عدة أيام بشأن هذا البند الهام جدا من جدول الأعمال على الأهمية التي نوليها جميعا لتطلعنا الساحق ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ إلى إصلاح مجلس الأمن بروح بناءة وعلى نحو حسن التوقيت، بما يكفل التمثيل العادل والأكثر إنصافا. إننا نريد أن نكفل عدم تخلف المجلس عن الركب بسبب معالجته لحقائق اليوم باستخدام طرائق عمل تستند إلى حقبة ماضية. فنحن شعوب الأمم المتحدة نستحق أفضل من ذلك. ومن ذلك المنطلق، يدفعنا الحوار الجدير بالثناء الذي نهض به رئيس الجمعية العامة ونحثه على الاستفادة منه بشكل أفضل لبدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة السادسة والسبعين في وقت مبكر وإتاحة الوقت الكافي لنا للمشاركة بصورة مجدية في إصلاح مجلس الأمن. ولذلك، بدلا من معالجة المسائل الموضوعية المتصلة بالعناصر الخمسة المتفق عليها في مجموعة المفاوضات الحكومية الدولية، سنحتفظ بذلك لعملية المفاوضات الحكومية الدولية نفسها، وسنقدم عوضا عن ذلك تعليقات موجزة ذات طابع عام وعلى المسائل الإجرائية.

وبهذه الروح يرحب وفد بلدي بالرئيسين المشاركين الجديدين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، التي تستأنف الرئاسة المشتركة، والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، ويهنئهما. ونشيد بهما أيضا على استعدادهما والتزامهما المتفاني بالمساعدة في توجيه وقيادة عملنا الجماعي بشأن جدول الأعمال الهام هذا. إننا نقدم لهما دعمنا البناء ونتعهد بالعمل مع جميع الوفود الأخرى. ونحث، بقيامنا بذلك، الرئيسين المشاركين على استخدام صلاحياتهما للاستفادة على نحو أفضل من هذه الدورة ونشجع الدول الأعضاء على أن تكون أكثر جرأة وواقعية وشفافية ومدفوعة بالنتائج في إطار ولايتها لضمان ألا نستفيد من ورقة عناصر الدورة الماضية بشأن أوجه التقارب والاختلاف فحسب، بل أن نعمل بروح من التوافق من أجل الصالح العام لدينا جميعا مع تجنب خطر تعريض هذه العملية للخطر من خلال عدم الإنجاز فيما يتعلق بالمقرر ٥٥٧/٦٢.

إننا مهتمون بالكيفية التي يعتزم بها الرئيسان المشاركان ترتيب وتيسير حوارنا في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، وسنرحب في

هذا الصدد ببرنامج عمل في أقرب وقت ممكن. وينبغي لذلك أن يستفيد من الدروس الهامة المستفادة من الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية وهذه الجولة من الحوار. وبالنسبة لنا، لا يمكن المبالغة في أهمية الشفافية والشمولية والعملية التشاورية العادلة والمتوازنة.

ويود وفد بلدي كذلك أن يستعرض النقاط الهامة التي أثارها عدد من الوفود، ولا سيما تلك التي أثارها الممثل الدائم لسنغافورة قبل ١٠ أيام (انظر A/76/PV.33) بشأن ما إذا كان الإطار الحالي الذي ندير فيه عملنا بشأن عملية المفاوضات الحكومية الدولية سببا في إطالة أمد تحقيق النتائج التي نسعى إليها وكيف يمكننا إجراء تحسين فيه، ربما عن طريق إضافة استعراض. وسمعنا أيضا وفودا أخرى تدعو إلى الإبقاء على عملية المفاوضات الحكومية الدولية القائمة بوصفها محفلا مفضلا لديها. وتلك ليست مجرد مسائل بلاغية بل مسائل حاسمة نحتاج إلى النظر فيها بصورة جماعية بهدف نهائي هو مساعدتنا على تنفيذ المقرر ٥٥٧/٦٢. ويجب علينا أن نفهم بشكل أفضل الأسباب الجذرية للهوة القائمة بين الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن وأن نعالجها بطريقة موضوعية وشاملة وفي الوقت المناسب حتى نتمكن من المضي قدما بشكل جماعي.

وفي الختام، أشارك الوفود الأخرى في الإشادة بالسفيرة آل ثاني ممثلة قطر وسفيرة بولندا السابقة، السيدة يوانا فرونيتسكا، ووفديهما على قيادتهما وإسهاماتهما الهامة بوصفهما رئيستين مشاركتين للدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. أود أولا أن أهنئ السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يستند نشاطهما إلى مبادئ الحياد والنظر على أوسع نطاق ممكن في آراء جميع الدول المشاركة في العملية. كما نشكر السيدة آل ثاني والممثلة الدائمة السابقة لبولندا، السيدة جوانا فرونيتسكا، على قيادتهما الماهرة لعملية التفاوض خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ليست واحدة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال منظمتنا العالمية فحسب، بل هي أيضا واحدة من أكثرها صعوبة. وذلك لأن المجلس يتحمل، عملا بميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وما من شك في أن إصلاح المجلس قد طال انتظاره. وتبرهن المفاوضات الجارية على الرغبة الصادقة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في إيجاد نموذج أمثل لهذا الإصلاح. وفي نفس الوقت، من الواضح أن الحل العالمي الذي يمكن أن يرضي الجميع، أو على الأقل الجميع تقريبا، لم يلح في الأفق بعد. ولا تزال نهج الجهات الفاعلة الرئيسية في ميدان الإصلاح تختلف اختلافا كبيرا وتتعارض أحيانا تعارضا تاما. وفي ذلك السياق، لا نرى بديلا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عن مواصلة العمل الصبور والمتزايد للتقريب بين نهج التفاوض.

وموقفنا معروف جيدا. فروسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تعتقد أن من الضروري تحسين تمثيل المجلس للدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، التي لا يتوافق تمثيلها الحالي في المجلس مع العدد الإجمالي للدول في القارة ولا مع دورها الحالي في الشؤون الدولية.

بيد أن الجهود الرامية إلى توسيع المجلس ينبغي ألا تؤثر على قدرته على الاستجابة بفعالية وسرعة للتحديات الناشئة. وفي ذلك السياق، نؤيد الإبقاء على مجلس أمن مصغر يفي بالغرض المنشود. فحجمه الأمثل ينبغي ألا يتجاوز نحو خمسة وعشرين عضواً. ونرى أن أي أفكار قد تؤدي إلى انتهاك صلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين في المجلس، بما في ذلك استخدام حق النقض، غير مقبولة. فينبغي لنا أن نتذكر أن هذا الصك عامل هام في تشجيع أعضاء المجلس على البحث عن حلول متوازنة. وقد أنقذ استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه الأمم المتحدة من الانجرار إلى مشاريع مريبة أكثر من مرة.

ونود أن نذكر الجمعية بأن عملية إصلاح مجلس الأمن تهم جميع الدول الأعضاء، من دون استثناء، وينبغي أن تحظى صيغتها

النهائية بأوسع تأييد ممكن. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن حلها بمجرد الحساب بطرح نموذج أو آخر للتصويت بغية الحصول على الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فأي نتيجة تتحقق بهذه الطريقة لن تضيف إلى مصداقية مجلس الأمن ومن المؤكد لن تحسن فعالية منظمتنا وسلطتها. وفي نفس الوقت، نحن على استعداد للنظر في أي خيار معقول لتوسيع تكوين مجلس الأمن، بما في ذلك ما يسمى بالحل المؤقت القائم على الحلول التوفيقية، إذا كان يستند إلى أوسع توافق ممكن في الآراء داخل الأمم المتحدة.

ونأمل أن جهود رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات ستركز تحديدا على تيسير المفاوضات قدر الإمكان، على أن يكون مفهوما أن الدول الأعضاء هي من يملك زمام العملية. ولا يمكننا إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن بفرض وثائق تفاوضية أو مبادرات أخرى على الدول الأعضاء لم يُتفق عليها من قبل كل المشاركين في العملية. فقد أظهرت الدورات السابقة للجمعية العامة عبثية وخطورة محاولات فرض حلول بشأن مسألة الإصلاح من دون مراعاة للدعم الواسع من الدول الأعضاء. وينبغي أن تجرى المفاوضات بشكل هادئ وشفاف وجامع، من دون وضع أي جداول زمنية تعسفية. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا جميعا أنه لا مكان في هذه المسألة لجداول زمنية مصطنعة أو محاولات لحل مشكلة معقدة بالضغط على الأعضاء أو فرض نُهج مؤاتية للبعض دون الباقين.

إن التزامنا بتحقيق نتائج في إطار الشكل الحالي للمناقشات لم يتغير. ومنهاج المفاوضات الحكومية الدولية يتمتع بشرعية فريدة من نوعها وعالمية فيما يتعلق بكل المسائل المتصلة بالإصلاح. والانحراف عنه قد يؤدي إلى انهيار كل هيكل التفاوض، مما يعيد العملية إلى الوراء سنوات عديدة. ونظرا للظروف الصعبة الحالية، لا نريد للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بالتأكيد أن تخلق انقسامات جديدة أو أن تؤدي إلى تعميق الانقسامات القائمة بين الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تجنب ذلك وأن الجولة الجديدة من المناقشات ستسمح بالمراعاة الكاملة لآراء جميع الدول الأعضاء.

السيدة مينالي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئيس على قيادته الجديرة بالثناء لهذه الجلسة. كما أشكر الوفود التي تكلمت قبلي على إسهاماتها الثاقبة وعلى بيانات الموقف التي قدمتها.

تؤيد إثيوبيا الموقف الثابت لمجموعة الدول الأفريقية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. وأود أن أضيف بعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

نعتقد أن جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية أمر طال انتظاره. واستنادا إلى مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، بشأن إصلاح مجلس الأمن في جميع المجموعات الخمس، نحتاج إلى رسم طريق لإصلاح المجلس إصلاحا شاملا تملكه الدول الأعضاء كافة. ومن زاوية الترتيبات الإقليمية والهيكل الأمني، لا تزال منطقة الاتحاد الأفريقي هي المنطقة الوحيدة غير الممثلة في العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي حقيقة أكثر من مؤسفة. ونعتقد أن تصحيح ذلك الخطأ التاريخي وضمان التمثيل المتساوي لأفريقيا في المجلس مسألة ضرورة وعدالة ينبغي أن تشغلنا جميعا. وأهمية التمثيل المتساوي ليست مساجلة خطابية، وحرمان أفريقيا من مقعد على الطاولة ضرر خطير لا يزال مستمرا. وخلال سنوات مناقشتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال، كان أوضح قاسم مشترك في المواقف التي نسمعها من مختلف المجموعات والدول هو ضرورة تعزيز قوة أفريقيا في مجلس الأمن. ونعتقد أنه لا ينبغي اعتبار هذا أمرا مفروغا منه وألا يضيع وسط مجالات الجدل الأخرى.

إن الموقف الأفريقي الموحد، كما يرد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، يؤكد من جديد على الخيار الأمثل لمعالجة اغتراب أفريقيا عن هيئتنا الأمنية العالمية. ومع مراعاة الحجم المحدد لمجلس الأمن الموسع، يجب أن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلا كاملا فيه، بما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع جميع امتيازات وصلاحيات العضوية الدائمة، وخمسة مقاعد غير دائمة. وتؤيد إثيوبيا هذا الموقف تأييدا

كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لأفريقيا الحق في أن تقرر طرائق تمثيلها.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، نرى أنه ينبغي أن تحكمها قواعد واضحة تكفل الشفافية والمشاركة الكاملة لكل الدول المتأثرة بمداولات المجلس. وينبغي ألا يكون مجلس الأمن آلية وصاية يترك بموجبها مصير الموضوع الرئيسي لقرارات الآخرين.

وفيما يتعلق بحق النقض، وما دام نظامنا الدولي لا يستطيع إلغاء حق النقض، ينبغي أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بهذا الحق. وفي هذا الصدد، نحن لا نؤيد إنشاء فئة ثالثة من الأعضاء الدائمين لا يتمتعون بحق النقض، على الأقل فيما يتعلق بتمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة.

وكما قالت وفود عديدة قبلي، فإن المناقشات والمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن قد استغرقت وقتا طويلا بالفعل. وهناك أيضا خطر الإجهاد والتقاعس في المناقشات. وندرك تماما أننا نتعامل مع وضع قائم لا يمكن أن يستديم. ومع ذلك، فإن العمل الذي نقوم به لترشيد تكوين المجلس ينبغي ألا تشوبه شائبة وألا يتطلب منا إلغاء قراراتنا أو إجراء مراجعات متكررة. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أن نأخذ وقتنا وصولا إلى توافق الآراء المناسب.

السيد سوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل اليابان باسم مجموعة الأربعة (انظر A/76/PV.33)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

وقد سبق أن أثار بيان مجموعة الأربعة والعديد من المتكلمين الآخرين هنا هذه النقطة، ولكن لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية. إننا بحاجة إلى مجلس أمن ممثل قادر بمصداقية وبشكل فعال على التعامل مع التحديات المعقدة التي نواجهها فيما يتعلق بالسلام والأمن في عالم اليوم. ولكي يحدث ذلك، علينا أخيرا بتحريك عملية التفاوض وتحويل المؤتمر الحكومي الدولي المعني بإصلاح مجلس الأمن إلى هيئة تستحق اسمها حقا. وهذا لا يمكن أن يعني ببساطة أن نواصل تكرار مواقفنا المعروفة. ونرى أن هناك ثلاث نقاط حيوية إن أردنا حقا بث حياة جديدة.

أولا، سنحتاج إلى وثيقة جامعة واحدة ننكب عليها معا، كما نفعل بشأن العديد من المسائل الأخرى في الأمم المتحدة. ثانياً، ينبغي لنا بعد ذلك أن نشرع في مفاوضات على أساس النص. ثالثا، ينبغي أن يحدث ذلك وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. من غير المقبول بكل بساطة أنه بعد ١٠ سنوات وأكثر، لم نتقدم قيد أنملة، بصراحة، حتى نحو نقطة البداية لما سيكون بالتأكيد مفاوضات مطولة. وينبغي أن نعي أن المفاوضات الحكومية الدولية قد تصل إلى نهاية مصداقيتها، الأمر الذي من شأنه أن يضر بالأمم المتحدة ككل. وفي ذلك مجازفة بتحويل العملية إلى رمز للفشل في الأمم المتحدة. ولذلك، نطلب من الجميع هنا أن يعملوا يدا بيد. قد نحتاج للتوصل إلى تفاهمات، وهذا أمر جيد. قد نحتاج أيضا إلى اتخاذ مواقف حافظنا عليها في الماضي. وهذا ما قامت به مجموعة الأربعة بالفعل. وأفكر في دعم الموقف الأفريقي. ضمان تمثيل كاف لأفريقيا في مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية ببساطة إذا أردنا أن نرى العدالة تتحقق لشعوب أفريقيا. إنها أيضا مسألة كرامة.

نعم، سيكون من الضروري التوصل إلى حل توفيقي. وأعتقد أن هذا ينطبق علينا جميعاً. ورأينا هو أننا لن نتمكن من التوصل إلى حل توفيقي إلا إذا شرعنا في مفاوضات حقيقية ومجدية. ونحن على ثقة تامة بأن الميسرين المشاركين ذوي القدرات العالية والخبرة، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثلين الدائمين لكل من قطر والدانمرك، سيبذلان قصارى جهدهما لضمان إحراز التقدم، ونحن على استعداد لدعمهما في ذلك المسعى الهام.

السيد لام باديّا (غواتيمالا) (***تكلم بالإسبانية***): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الوجيهة، التي تكتسب أهمية أكبر خلال هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

لقد أكدت الجمعية العامة من جديد، من خلال المقرر ٧٤/٥٦٩ المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠، على دورها المركزي في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وتود غواتيمالا أن تُهنئ السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثلين الدائمين لكل من

قطر والدانمرك، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات في هذه العملية الحكومية الدولية الهامة.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تسند الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع التسليم بأن يتصرف المجلس باسم العضوية قاطبة وأن يتماشى سلوكه مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. والواقع أننا اتفقنا، بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. ولذلك فإن المقررات والقرارات التي يتخذها المجلس، فضلاً عن تمثيله وإجراءاته، تلقي بمسؤولية كبيرة على عاتق الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، أبرزت غواتيمالا خلال الدورات الحكومية الدولية السابقة الحاجة إلى تعزيز وتحسين عمل مجلس الأمن استناداً إلى عدد من المبادئ التوجيهية. وهي: أولاً، جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً؛ ثانياً، التوفيق بين معيار التمثيل ومعيار الكفاءة، مما يعني زيادة متواضعة في عدد أعضائه؛ ثالثاً، السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب بين أعمال مجلس الأمن وأعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام؛ ورابعاً، جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية من خلال أساليب عمله.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين بما يصل إلى خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء منتخبين إضافيين، مما سيؤدي إلى إنشاء مجلس يضم ١٠ أعضاء دائمين و ١٥ عضواً منتخباً. ونحن لا نصرّ على أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بجميع امتيازات الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين، ولا سيما حق النقض. كما أننا لا نصرّ على أن يتخلى الأعضاء الخمسة الدائمون الحاليون عن امتيازاتهم بموجب الميثاق. ونؤمن بأهمية أن يكون لأفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيل دائم في مجلس الأمن لكي نجسد العصر الذي نعيش فيه اليوم.

لقد كانت غواتيمالا عضواً غير دائم في مجلس الأمن خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد مكنتنا تجربتنا من الإسهام في واحدة من أنبل مهام هذه المنظمة، ألا وهي صون السلام. ومنذ ذلك الحين، ومع مراعاة تجربتنا، فضلاً عن المسؤولية الدقيقة التي تقترن بعضوية مجلس الأمن، سواء الدائمة أو غير الدائمة، فقد سعينا إلى تعزيز هيئات أخرى للجمعية العامة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بزيادة التفاعل والتعاون الثلاثيين فيما بين أعضاء مجلس الأمن واللجنة الخاصة والبلدان المساهمة بقوات.

ومن الهام جداً الحفاظ على الشفافية في عمليات حفظ السلام وفي أساليب عمل مجلس الأمن، بهدف جعل المجلس أكثر فعالية في البيئات المعادية وكفالة أن يكون حفظ السلام فعالاً وأن يتوطد السلام بصورة مستدامة. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية الامتثال للمبادئ الرئيسية الثلاثة لعمليات حفظ السلام – وهي موافقة الأطراف والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن الولاية – في الحالات التي تُحترم فيها عمليات السلام السياسية التي أنشأتها المنظمة ويجري السعي إلى إقامة مجتمعات سلمية، ما يشجع على تنمية سكاننا وبالتالي زيادة فعالية العمل النبيل لحفظ السلام الذي سيتعزز بإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين جدد إلى مجلس الأمن، والتعجيل باتخاذ القرارات في حالات الطوارئ الدولية.

وفيما يتعلق بحق النقض، يجب أن نكرّر الدعوة إلى أن يكون مجلس الأمن متسقاً مع مهامه، بما في ذلك من خلال الاستخدام المسؤول لحق النقض، بغية تجنب ازدياد الأزمات الدولية سوءاً. وفي هذا الصدد، تكرر غواتيمالا تأييدها للمبادرة الفرنسية – المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، استناداً إلى افتراض سياسة معيارية هي المسؤولية عن الحماية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا لإصلاح مجلس الأمن وإحالته القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأيّاً كانت نتيجة المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن هذه المسألة، فينبغي لها أن تكون مسؤولية حصرية للدول الأعضاء في الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، ليس لدينا اعتراض على تقديم الرئيسين المشاركين نصاً يجعل من الممكن بدء مفاوضات مباشرة على أساس العناصر المشتركة التي تفاوضنا عليها في السنوات السابقة. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين اللذين يمكنهما الاعتماد

على دعمنا خلال تأدية عملهما في النهوض بعملية ذات أهمية فريدة ليس لمنظمتنا فحسب، بل أيضاً للدول الممثلة هنا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة المناقشة اليوم. وأود في البداية أن أعرب عن خالص امتناننا للممثلتين الدائمتين لبولندا وقطر على قيادتهما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. ونهنئ الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك على تعيينهما رئيسين مشاركين للدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية.

ولا تزال إستونيا تشجب عدم إحراز تقدم جوهري وهادف بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وما زلنا ندعو إلى عملية هادفة تركز على تحقيق النتائج لإصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمساعي الإصلاح هو تعزيز الأمم المتحدة، وزيادة امتلاك زمام العمل في مجلس الأمن، ومساءلة المجلس أمام أعضاء الأمم المتحدة. وهناك حاجة واضحة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل. وتعرب إستونيا عن امتنانها لتكليفها بالعمل كعضو منتخب في المجلس لأول مرة من عام ٢٠٢٠ حتى نهاية هذا العام. وما زلنا ندعو إلى أن تتاح لجميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة، فرصة العمل في المجلس.

وما زلنا نشير أيضا إلى أنه فيما يتعلق بتوسيع المجلس، يجب النظر بعناية في مسألة حق النقض. إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه من جانب بعض أعضاء مجلس الأمن كثيرا ما يجعل المجلس غير قادر على الاستجابة في الحالات التي تمس فيها الحاجة إلى القيام بعمل ما. وفشل المجلس في حماية المدنيين من الجرائم الفظيعة الجماعية يضر بمصداقيته بشدة. وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض لعرقلة عمل المجلس الرامي إلى منع أو إنهاء الحالات التي تنطوي على جرائم فظيعة جماعية. وهذا الالتزام الحيوي من جانب جميع الأعضاء الدائمين يمكن تحقيقه بالفعل على أساس طوعي، دون الحاجة إلى إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد أعذار لعدم الوفاء بذلك الالتزام بتعزيز حماية المدنيين والمكانة الأخلاقية للمجلس. وعلاوة على ذلك، فإن إستونيا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تؤيد بنشاط مدونة قواعد السلوك لعام ٢٠١٥ المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتشترك هاتان المبادرتان في هدف مشترك وهما متكاملتان. وندعو المزيد من الدول إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بفريق المساءلة والاتساق والشفافية والإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية الذي أطلقته فرنسا والمكسيك في عام ٢٠١٥ أيضا.

وفي الختام، أود أن أكرر الدعوة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وذات مغزى من جانب أعضاء الأمم المتحدة للنهوض بهدفنا المشترك المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة، وبالتالي أكثر شرعية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد شيبويا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة اليابان، أود أن أرد على بيان سابق أدلى فيه أحد الوفود، للأسف، ببيان لا أساس له بشأن اليابان. ما فتئت اليابان تسير على طريق الدولة المحبة للسلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقدمت إسهامات لا حصر لها في سلام العالم وازدهاره، وستواصل تقديم هذه الإسهامات بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.